ROSHD
when knowledge comes virtual

جامعة رشد الافتراضية
دبلوم العلوم السياسية

# العدالة الانتقالية في المستقبل السوري
# المسار المعقد لسلام حقيقي

## مشروع لنيل دبلوم في العلوم السياسية

إعداد الطالب: نور نبهان

ROSHD
When Knowledge Comes Virtual

# العدالة الانتقالية في المستقبل السوري: المسار المعقد لسلام حقيقي

**مساءلة - عدالة - مصالحة**

## شكر وإهداء

- **إلى** أبي الذي كان أحد الضحايا، والذي مازال حقه قائماً في العدالة في الدنيا والأخرة.
- **إلى** كل من شارك في عينة الدراسة البحثية، لأن الحلول لا تأتي دون مبادرة وعمل جماعي، وإلى كل الذين راجعوها قبل النشر.
- **إلى** رشد الافتراضية التي مهدت لهذه الدراسة بعد رحلة تعلمية امتدت لسنتين.
- **إلى** السوريين في كل بقاع الأرض، الذين سيعودون جسداً وحداً بعد محاسبة كل الجناة الذين مزقوا شملهم وشمل هذا الوطن وجعلوا من مفردة الوطنية كلمة لا معنى له.
- **إلى** كل إنسان عمل أو سيعمل من أجل حق السوريين في حياة كريمة وحق أمواتهم في العدالة.
- **إلى** كل من ضحى لمستقبل أفضل لسورية، وكل من دافع عن الحق وسعى لعدم ضياعه.
- **إلى** كل من يعمل لإقامة العدالة بأي شكل كان.
- **إلى** كل من يحمل الأمل بأننا يجب أن نعمل لغدٍ أفضل.

لو صدق كل الناس الباطل، فهل يجعله ذلك حقيقة؟! جورج أوزويل.

**لا تكونوا إمعة، تقولون إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا، ولكن وطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا ... عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه.**

# المحتويات


العدالة الانتقالية في المستقبل السوري: المسار المعقد لسلام حقيقي ..... 1

ملخص البحث ..... 3

المقدمة: ..... 4

المبحث الأول: ماهية العدالة الانتقالية ونماذجها التطبيقية ..... 6

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية: ..... 6

الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقالية والأهداف والمبررات ..... 6

الفرع الثاني: آليات العدالة الانتقالية ..... 12

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية في العدالة الانتقالية دولياً وعربياً. ..... 17

الفرع الأول: نماذج دولية ..... 17

الفرع الثاني: نماذج عربية ..... 21

المبحث الثاني: العدالة الانتقالية في السياق السوري ..... 23

المطلب الأول: التهيئة للعدالة الانتقالية والتحديات التي تواجهها. ..... 23

الفرع الأول: تهيئة العدالة الانتقالية كحل للقضية السورية ..... 23

الفرع الثاني: تحديات العدالة الانتقالية ..... 24

المطلب الثاني: رؤية السوريين للعدالة الانتقالية ودورهم فيها ..... 27

الفرع الأول: نظرة السوريين إلى العدالة الانتقالية ..... 29

الفرع الثاني: دور السوريين في تطبيق العدالة الانتقالية ..... 33

الاستنتاجات والتوصيات: ..... 43

الخاتمة: ..... 46

قائمة المراجع: ..... 48

قائمة الجداول: ..... 49

الملاحق: ..... 51

# ملخص البحث

## يهدف البحث:

إلى تسليط الضوء على العدالة الانتقالية حيث يتناول منظومة العدالة الانتقالية كمفهوم نظري بغية تأصيله وتحديد خصائصه المميزة، وكممارسة تطبيقية في التجارب الدولية المختلفة التي عانت من أنظمة استبدادية أو نزاعات مسلحة، وذلك بهدف استشراف الانموذج المطلوب للعدالة في سورية مستقبلاً وتحديد آلياتها ومتطلباتها وأهدافها، وذلك لأن العدالة الانتقالية تمثل خطوة أولى وحتمية بغية تحقيق الاستقرار والسلام الحقيقي والمستدام في سورية.

## منطلقاً من إشكالية:

غياب أفق الحلول للقضية السورية، وظهور العديد من المقترحات واجراء العديد من المفاوضات وحتى سن عدة قرارات على المستوى الدولي دون أدنى تطبيق حقيقي يلامس واقع السورين ورغبتهم بمستقبل مستقر، لدرجة بات الحل هو الخروج من هذا الوطن، فهل تكون العدالة الانتقالية هي الحل الذي يكفل وقف الانتهاكات وبداية مرحلة جديدة من تاريخ سورية مع ضمان عدم تكرار مع حصل.

## وقد اعتمد هذا البحث بشكل رئيسي على:

المنهج الوصفي التحليلي لجهة وصف الظواهر وتحليلها ومحاولة استشراف الحلول المناسبة، وعلى المنهج المسحي الكمي من خلال استطلاع رأي عينية من السوريين حول منظومة العدالة الانتقالية في سورية وأولوياتها، كما اعتمد البحث على المنهج المقارن الزماني والمكاني كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وتم الاطلاع على التجارب السابقة واستعرضها، ومدى تأثيرها ومفعولها والوقت والجهد المطلوب من الأطراف، ولكنها تبقى ضمن الاستفادة منها كتجارب سابقة وليس التطبيق الحرفي لها، لأن سورية تحتاج عدالة انتقالية تُخاط وفقاً لتحقيقها بالشكل الذي يضمن العدل والسلام، وينصف الضحايا، ويمنع تكرار الانتهاكات، خطوة قد يغيب أثرها ويُغيب مفهومها رغم أن السير بدونها هو عودة للوراء.

لنختتم هذا البحث بمجموعة من النتائج نتبعها بأهم التوصيات.

مستخلصين ختاماً أن طريق الحل في سورية هو طريق وحيد تمثل العدالة الانتقالية أحد أهم أُسسه لإحقاق الحق ولئم التفكك المجتمعي والانتقال إلى سورية متحضرة، سورية المستقبل.

## المقدمة:

مع مرور السنوات وتعرقل وجود حل سياسي أو عسكري في سورية، أصبح طريق الحل النهائي يبدو مجهولاً أكثر من أي وقت مضى، ولذلك أصبح السوريون يعيشون بواقع صعب على أمل أن تحدث معجزة ليستطيعوا الحياة التي من حق أي إنسان أن يعيشها، إذ أنهم لا يرغبون بالعودة لعصر الاستبداد ولا الاستمرار لسنوات طويلة أخرى بانتظار تحقيق العدالة بمختلف مضامينها بما فيها محاسبة مرتكبي الانتهاكات بحق السوريين والوطن ككل، هذه الجرائم التي تتزايد مع كل يوم، مضافاً إلى ذلك تدخل دولي زاد الواقع سوءً جراء انقسامه بدل اتفاقه على مصلحة الشعب السوري.

لكن على الرغم من هذا الواقع المرير المعاش، إلا أننا كسوريين يجب أن نسعى ونستعد بمختلف المجالات لحصول لحظة التغيير التي ننتظرها والتي تتمثل هنا، بتفكيك نظام الأسد وبدأ المرحلة الانتقالية، والتي ستبدأ معها عملية شاقة لمعالجة آثار الانتهاكات في الماضي ومعالجة نتائجها وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع ككل.

ولا تشكل سورية استثناء في هذا السياق، على الرغم من خصوصيتها وحجم ونوعية الانتهاكات الممارسة وشراسة النظام الاستبدادي وطول فترة تسلطه على الوطن إذ شهدت العديد من التجارب الإنسانية المختلفة نجاح الكثير من الدول في معالجة التشوهات التي أحدثتها أنظمة حكم استبدادية أو نزاعات مسلحة عنيفة، حيث أثبتت التجارب بأن الدول التي اتخذت العدالة الانتقالية كبوابة للتخلص مما عانته من حروب وأزمات قد ساهم في استقرارها الوطني، وفي إجراء نقلة نوعية تتخلص من الماضي العصيب دون الرجوع له كلما كان هذا الانتقال فعلاً قد مثل العدالة، لتكون عدالة انتقالية، نقلت هذه البلدان من ظلم إلى طريق الخلاص منه.

وتمضي فيه بقدر الجهود التي بذلت للمحاسبة عما جرى ومنع تكراره في المستقبل، تجربة تجمع العديد من الآليات لتصل معاً إلى الوصفة التي تمثل بداية شفاء جراح الضحايا وتحديد أسباب المرض وبداية التخلص منه.

### تتمثل الإشكالية الرئيسية في هذا البحث في السؤال التالي:

ماهي أبرز مضامين هذه العدالة المطلوبة في سورية في ضوء الاستفادة من التجارب الدولية وتوجهات السوريين؟

### ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير تطبيق منظومة العدالة الانتقالية على تحقيق العدالة في سورية؟
2. ما هو التوقيت المناسب لتطبيق منظومة العدالة الانتقالية؟
3. وما الرابط بين البدء بها الآن أو ببعض أجزائها ووقف الانتهاكات ودوامة العنف؟
4. وما مدى أهمية تطبيق منظومة العدالة الانتقالية في بناء سورية المستقبل وتحقيق السلام الحقيقي؟

**وتنطلق أهمية البحث** من ضرورة إيجاد حل للقضية السورية وطرحه كحل ممكن التطبيق ويقبله الشعب بموضوعية تكفل تحييد المصالح الشخصية أو الفئوية بأشكالها ويكون القانون فيه فوق الجميع، والأهم من كونه يبحث العدالة الانتقالية التي من شأنها إعادة الحقوق لأصحابها وجبر ضررهم بدلاً من استمرار دوامة اللاحل والتي تؤدي إلى استمرار العنف.

**وتتمثل أهمية هذا البحث في العديد من النقاط التي يمكن أن نحدد أبرزها فيما يلي:**

1. تعتبر منظومة العدالة الانتقالية من المفاهيم الجديدة نسبياً في سورية.
2. ارتباط البحث بقضية هامة وحساسة تمس حاضر ومستقبل جميع السوريين.
3. أهمية التخطيط لمسار العدالة في سورية منذ الآن.
4. أهمية الوقوف على مطالبات السوريين وخاصة الضحايا وذويهم.

**وتتمثل أهداف البحث بـ:**

- تأصيل مفهوم العدالة الانتقالية.
- تبيين أقسام العدالة الانتقالية وخصائها، مبرراتها وأهدافها.
- أهمية العدالة الانتقالية كخطوة للحل للقضية السورية، حل بالمعني الحقيقي الدائم وليس المؤقت.
- استعراض تجارب دول عربية ودولية للاستفادة مما جرى فيها.
- البحث إمكانية تطبيق العدالة الانتقالية في السياق السوري.
- تسليط الضوء على العدالة الانتقالية كحل منتظر في ظل اللاحلول.
- الوقوف على رؤية السوريين وتطلعاتهم للعدالة الانتقالية ومدى تأييدهم لها كحل.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في السياق السوري.

وعلى صعيد الدراسات السابقة، يوجد العديد من هذه الدراسات التي تناولت مفهوم العدالة الانتقالية نظرياً أو استعرضت تجارب الدول الأخرى في تطبيقها، أو تناولت العدالة الانتقالية في الحالة السورية مثل:

- العدالة الانتقالية في سورية. مؤسسة دولتي ولا سلام دون عدالة. (2014)
- العدالة الانتقالية من منظور الملاحقات الجنائية. مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية. (2015)
- العدالة الانتقالية في سورية المسار والمآل. منظمة مع العدالة. (2018)

على الرغم من استفادتنا من هذه الدراسات، إلا أن موضوع هذا البحث يختلف عنها من حيث إنه يركز على مفاهيم العدالة الانتقالية من جوانب مختلفة، متطرقاً للمبادئ والمبررات والأهداف في السياق السوري، ومساهماً في توضيح هذه المفاهيم واستعراض التجارب وتحديد الرؤية والدور العام للسوريين في مرحلة العدالة الانتقالية.

**عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:**

الأول بعنوان "ماهية العدالة الانتقالية ونماذجها التطبيقية" والذي يتضمن مطلبين نناقش في المطلب الأول "مفهوم العدالة الانتقالية"، وفي الثاني "نماذج تطبيقية في العدالة الانتقالية دولياً وعربياً"

أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان "العدالة الانتقالية في السياق السوري"، والذي يتضمن مطلبين نناقش في المطلب الأول "التهيئة للعدالة الانتقالية والتحديات التي تواجهها"، وفي الثاني "رؤية السوريين للعدالة الانتقالية ودورهم فيها".

## المبحث الأول: ماهية العدالة الانتقالية ونماذجها التطبيقية

يغيب مفهوم وماهية العدالة الانتقالية عن السوريين بشكل كبير نظراً لحداثة المصطلح وعدم التوعية الكافية به، وفي هذا المبحث نستعرض المفاهيم الخاصة بالعدالة الانتقالية وأهداف العدالة الانتقالية ومبرراتها بالإضافة إلى نماذج تطبيقية دولية وعربية في العدالة الانتقالية، وبعض نتائج هذا التطبيق أو ظروفه وتحدياته.

### المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية:

إن مصطلح العدالة الانتقالية مصطلح حديث العهد برز في أواخر القرن العشرين، وتبلور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال محاكمات أقامتها دول الحلفاء لمحاكمة كبار مجرمي الحرب في ألمانيا واليابان كالتي جرت في نورنبرغ في ألمانيا وطوكيو في اليابان. [1]

واقتصر من الناحية الموضوعية على الدول التي تمر بمراحل انتقالية، مثل الانتقال من حالة الثورة إلى حالة النزاع الداخلي أو من الحرب الاهلية إلى حالة السلم أو من خلال الانتقال من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي سلمياً.

#### الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقالية والأهداف والمبررات

#### أولاً: التعريفات المتعددة للعدالة الانتقالية:

بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة: هي كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمتحولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة.

وتعد هذه الآليات عنصراً هاماً لتدعيم سيادة القانون. [2] ويستند عمل الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية إلى القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي للاجئين.

والعدالة الانتقالية مصطلح شائع الاستعمال حاليا، وهو يعني الفترة التي تنتقل خلالها دولة ما من نظام دكتاتوري استبدادي (أو حرب أهلية أو صراعات مسلحة) إلى نظام ديمقراطي مستقر وسلام دائم، كما يعني مجموعة الاجراءات أو التدابير أو الآليات التي تلجأ إليها دولة ما خلال تلك الفترة في سبيل تحقيق هذا الانتقال المأمول. [3]

وهو يهدف إلى طيّ صفحة الماضي بعد معالجات جراحه وآلامه، وتجاوز الانقسام بين أبناء المجتمع وخلق الثقة بينهم وبين الدولة وصولاً إلى الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية.

والتدابير والاجراءات التي يتعين اتخاذها تتلخص في: لجان التحقيق – الملاحقات الجنائية – التعويض – إصلاح مؤسسات الدولة – تكريم الضحايا وتخليد ذكراهم.

وتتألف العدالة الانتقالية من قسمين من العمليات والآليات، هما آليات قضائية وغير قضائية، ويجب أن تراعي العدالة الانتقالية الأسباب الجذرية للنزاعات وأي انتهاك لجميع الحقوق، سواء الحقوق المدنية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو

1 الشيخ، عبد القادر. (2020). العدالة الجنائية واحتمالاتها في ضوء مبادئ العدالة الانتقالية. ماري للأبحاث. تم الاسترجاع من الرابط

2 الأمم المتحدة. (2010). نهج الأمم المتحدة في العدالة لانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط

3 مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية. (2015) العدالة الانتقالية من منظور الملاحقات الجنائية. تم الاسترجاع من الرابط

الاجتماعية والثقافية، ويمكن أن تساهم العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف الأوسع عبر منع حدوث نزاعات أخرى وبناء السلام الدائم والمصالحة.

والعدالة الانتقالية هي عدالة استثنائية مؤقتة يتم تطبيقها في فترة معينة حدثت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان لمحاولة معرفة ما حصل بالضبط لكتابة التاريخ، وهناك جانب جنائي متمثل في معاقبة المخطئين وتطهير المؤسسات ليتبعه جبر الضرر المادي في الأمور المالية، أو الصحية أو إعادة التأهيل للمتضررين، والجانب الأخر هو المعنوي كإقامة نصب تذكاري للضحايا مثلاً، ليأتي بعدها نظام جديد لا علاقة له بالانتهاكات السابقة، ثم يتم الانتقال إلى المصالحة بعد تحقق البيئة المناسبة لها عبر المرور بالمراحل السابقة والتي تجعل المجتمع منفتح على إعادة بناء نفسه. [4]

وتتضمن العدالة محاسبة المجرم وهو أمر تفرضه الفطرة السليمة ويحميه القانون، ورغم احتواء العدالة الانتقالية على العدالة الجنائية، ولكنها ليست الجزء الوحيد وإنما تعتبر منظومة متكاملة لا يُكتفى بأحد إجراءاتها وإنما يتوجب الإحاطة بكامل المبادئ والإجراءات لتحقيقها، فالتعويض وجبر الضرر والإصلاح وتخليد الذكرى أجزاء مهمة ضمن هذه المنظومة ولن تتحقق العدالة الانتقالية بالاقتصار على أحد أو جزء من مكوناتها، إلا إذا كانت الغاية منها أساساً التطبيق الجزئي.

## وتتلازم العدالة الانتقالية بتحقيق نوعين من الوعود هما: (وعد العدالة ووعد الانتقال السياسي).

ففي وعد العدالة: لا بد من معرفة الحقيقة، وإقامة العدالة، وتعويض الضحايا، وضمان عدم تكرار التجاوزات.

وفي وعد الانتقال السياسي: الذي يرتبط بمبدأ المحاسبة لكل من ارتكب جرائم، ويؤسس لانتقال سياسي وحكومة انتقالية، فالعودة إلى سورية بلا انتقال سياسي هو بمثابة الذهاب إلى المقبرة، فلا بد من تأسيس لمؤسسات السلطة بشكل يؤدي لقضاء عادل. [5]

وهناك، على وجه الخصوص، أربعة من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنساني تشكل إطاراً للعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب: [6]

1. الالتزام الواقع على الدولة بالتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي، ومقاضاة من يدعى ارتكابهم لها، ومعاقبة من تثبت إدانتهم.
2. الحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات في الماضي وما مصير الأشخاص المختفين أو المغيبين.
3. الحق في جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.
4. الالتزام الواقع على الدولة بمنع تكرار متل هده الفظائع في المستقل باتخاذ تدابير مختلفة.

4 مرزوق، محسن. (2012). لا عدالة انتقالية دون مسار ديمقراطي حقيقي. تم الاسترجاع من الرابط

5 الهيئة الوطنية السورية. (2021). العدالة الانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط

6 الأمم المتحدة. (2014). العدالة الانتقالية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تم الاسترجاع من الرابط

## ثانياً: مبررات العدالة الانتقالية

1. انها تتعلق بمعالجة جرائم جسيمة غير قابلة للتقادم أو النسيان أو الكتم لذا ستظل المطالبة بالمحاسبة وبالحقوق قائمة ولأجيال عدة.
2. تفاقم الرغبة لدى غالبية الشعب السوري في التغيير السياسي والانعتاق من الاستبداد القديم القائم في منطقة سيطرة الأسد أو عدم الاستقرار والاستبداد بباقي المناطق.
3. الرغبة في تقصي الجرائم القديمة والحديثة وتحديد المسؤولين ومعرفة مصير المفقودين والمعتقلين وتقديم التعويضات.
4. لا يمكن إعمار سورية دون تطبيق العدالة الانتقالية، لأنه تجميل للدمار وليس بداية اعمار.
5. لا عودة للاجئين والنازحين والمهجرين بشكل أمن دون عدالة انتقالية.
6. ضرورة توقف الحرب الحالية وما قيها من أشكال الانتهاكات المستمرة.
7. الحد من عودة الاستبداد والقمع، ومنع الحريات.
8. لا مصالحة دون عدالة انتقالية.
9. وسيلة لتحقيق سلام مستدام.

## ثالثاً أهداف العدالة الانتقالية:

تهدف العدالة الانتقالية من الناحية النظرية المجردة إلى تحقيق جملة من الأهداف يتثمل أهمها في:

1. وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان.
2. التحقيق قي الجرائم الجسمية ومحاسبة مرتكبيها سواء الفاعل أو الشريك أو المحرض وتحديد المسؤولين عنها.
3. تعويض الضحايا عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم، وتقديم سبل الإنصاف لهم.
4. منع تكرار الانتهاكات في المستقبل.
5. منع افلات المجرمين من العقاب.
6. الحفاظ على السلام الدائم وإنهاء دوامة العنف والعنف المضاد.
7. الكشف عن مصير المفقودين ومكانهم.
8. تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وإصلاح المؤسسات واستعادة ثقة المجتمع بها.
9. ترسيخ مبادئ حقوق الانسان وتحقيق سيادة القانون.

## رابعاً: معايير العدالة الانتقالية:

هناك معايير أساسية لتطبيق العدالة الانتقالية: وهي معايير واضحة ومحددة من أجل ضمان المصداقية والمشروعية وتستمد من المعايير الدولية وأهمها:

1. بناء دولة القانون: وذلك من خلال الالتزام بالقواعد الدولية للعدالة والانصاف، وإصلاح منظومة العدالة وضمان استقلالها، واحترام حقوق الانسان وترسيخ مبادئ سيادة القانون.
2. الإطار المؤسسي الشامل: وفي هذا الإطار يراعي خصوصية المجتمع ووضعه السياسي ووجود تشريع وطني متكامل.

ولا يوجد للعدالة الانتقالية مسار واحد أو محدد أو وصفة يمكن أن تكون جاهزة لتحقيق العدالة، بل يجب على المجتمع السوري اكتشاف طريقه الخاص بناء على ما جرى في الماضي لتحديد مسار العدالة الانتقالية الذي سيفضي إلى المصالحة الوطنية وبناء الوطن المستقر.

ولا بد لذلك من معالجة معاناة الضحايا، وفهم دوافع الجناة، واشراك كامل المجتمع بأطيافه المتعثرة في العملية من أجل إيجاد طريق الحقيقة والعدالة، حتى يصلوا للسلام، وهذا يتم من خلال العناصر التالية:

1. **الحق في المعرفة:** وتعني الكشف الكامل عما جرى لضمان عدم تكراره وإظهار الحقيقة، ولا بد من تسليط الضوء على الماضي المؤلم والاعتراف به، وتجاوزه، وفيه يتم تطبيق:
   - لجان تقصي الحقائق.
   - كتب التاريخ والتوثيق.
   - معالجة قضايا المفقودين والمغيبين.
2. **الحق في العدالة:**
   - الدعاوى المدنية والبديلة.
   - المحاكم المحلية والدولية والهجينة.
   - حماية الضحايا والشهود ومراقبة المحاكم.
3. **ضمان عدم التكرار:**
   - نزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين.
   - إصلاح المؤسسات.
   - مراقبة قطاع الامن، واسترجاع دور الجيش الحقيقي.
   - التأكد من خلو المناصب العامة ممن تورط في الانتهاكات السابقة.
4. **الحق في التعويض:**
   - إعادة التأهيل.
   - التعويض بأشكاله المادية والمعنوية وغير ذلك.
   - النصب التذكارية وتقديم الاعتذارات العامة والاحتفالات التذكارية.
   - المواد التعليمية.

العدالة الانتقالية ليست طريقة لإصلاح كل ما يمكن أن يكون خطأ في المجتمع. ولكنها تساعد النضالات السياسية والاجتماعية ذات الأمد الطويل من أجل الوصول للعدالة وتحقيق تكافؤ الفرص، ولكن لا تحل بشكل كامل محلها.

والعدالة الانتقالية ليست نوع خاص من العدالة مثل العدالة التصالحية أو العدالة التوزيعية أو العدالة الجزائية. ولكنها تطبيق لسياسات حقوق الإنسان استدعت الحاجة إليها في ظروف معينة.

والعدالة الانتقالية ليست عدالة لينة. بل هي محاولة لتوفير أكثر عدالة ممكنة في ظل الظروف السياسية في الوقت التي تطبق فيه وكذلك السياق المستهدف.

والعدالة الانتقالية ليست عدالة جنائية بحتة، ولا تهتم بالجانب الانساني فحسب، وهي لا تقتصر على الانتقال السياسي فقط. بل تأخذ من كل الجوانب السابقة وتصيغه وفق لمقتضيات الواقع الانتقالي، بهدف تجاوز هذا الواقع بما يخدم الأمن والاستقرار الاجتماعي، لذلك فإن العدالة الانتقالية توصف بأنها ذات طبيعة خاصة.[7]

**وللعدالة الانتقالية ثلاثة روافد:** الرافد الديني والفكري والقانون الدولي.

**وتأخذ العدالة الانتقالية عدة جوانب كالإنساني والسياسي والقانوني ولا بد من التطرق لبعض المفاهيم الأساسية:**

**بناء السلام:** مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تهدف على تحقيق سلام مستدام في المجتمعات التي تعاني من الصراعات، تهدف لترسيخ السلم وتجنب العودة للصراع.

**حقوق الانسان:** حقوق طبيعية يملكها الانسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها، أي هي الحقوق التي يتمتع بها الانسان لمجرد كونه إنسان.

**الإفلات من العقاب:** هو الفشل في محاسبة الأفراد أو المؤسسات عن الجرائم. إما عن قصد من خلال قرارات العفو العام أو من خلال ممارسة عملية تتمثل بإجراءات غير كافية للمساءلة.

**الضحايا:** هم الأشخاص الذين لحق بهم الضرر، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وسواء كان الضرر بدني، أو عقلي، أو معاناة نفسية، أو خسارة اقتصادية، أو الحرمان من التمتع بالحقوق الأساسية، وذلك من خلال عمل أو امتناع عن عمل أو تقصير يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الانسان أو انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

**القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان**: مجموعتان متمايزتان من القواعد القانونية لكنهما متكاملتين. ويُعني كلاهما بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكرامته. فالقانون الدولي الإنساني يطبق في النزاعات المسلحة فقط، بينما يسري قانون حقوق الانسان في كل الأوقات سواء حالات الحرب أو السلم.

## خامساً: العدالة الانتقالية في الإسلام:

هناك تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية في التاريخ الإسلامي، هي تجربة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، يوم فتح مكة، ولعلها التجربة الأولى في تطبيق العدالة الانتقالية في التاريخ فقد أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خلال فتح مكة الزّبير أن يدخلها من أعلاها، وأمر خالد بن الوليد أن يدخل من أسفل مكّة ونهى عن القتال إلّا لمن قاتلهم، وأذاع الرسول الكريم بين الناس بأن: «من دخل دار أبي سفيان وهي بأعلى مكّة فهو آمن، ومن دخل دار حكيم وهي بأسفل مكّة فهو آمن،

7 المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (2021). ماهي العدالة الانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط

ومن أغلق بابه وكف يده، فهو آمن". ودخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مكّة على ناقته القصواء متجهاً إلى المسجد الحرام فخطب بالنّاس من هناك قائلاً: «لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا كلّ مأثرة أو دم أو مال يُدعى فهو تحت قدمي هاتين، إلّا سدانة البيت وسقاية الحاجّ، فإنّهما مردودتان إلى أهليهما» ثمّ قال: «يا معشر قريش، إنّ الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظّمها بالآباء، الناس من آدم وآدم خُلق من تراب»، ثمّ تلا: «يَا أَيُّهَا النّاسُ إِنّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ». ثم نادى قريشًا وهم ناكسو رؤوسهم، ينتظرون الكلمة الفاصلة، تخرج من بين شفتيه فقال: «يا معشر قريش، ما تظنون أني فاعل بكم؟» قالوا: «خيرًا، أخ كريم، وابن أخ كريم». إني أقول ما قال يوسف لأخوته: {لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ} [يوسف: 92]، اذهبوا فأنتم الطلقاء».

وفي مثال آخر من تاريخينا الإسلامي نرى الحسن بن علي رضي الله عنه عندما اندلعت الحرب بينه وبين معاوية وأنصاره من الشام فقد سار الجيشان حتى التقيا في موضع يقال له (مسكن) بناحية الأنبار كان حريصًا على المسلمين وعدم تفرقهم، فتنازل عن الخلافة، لتكون الخلافة واحدة في المسلمين جميعاً، ولإنهاء الفتنة وإراقة الدماء.[8]

## مبادئ العدالة الانتقالية في الإسلام:

من هذه المواقف الإنسانية في تاريخنا الإسلامي، يمكن أن نستشفّ ملامح التّصور العام التي يمكن أن نبني عليها رؤيتنا لمرحلة العدالة الانتقالية وهي ملامح تقوم على المبادئ الإنسانية التالية:

1. **مبدأ استبعاد الثأر والانتقام من الخصوم المنهزمين:** فقد دعا رسول الله (ص) أصحابه إلى قتال المقاتلين فقط.
2. **مبدأ المساواة التامة بين كافة الناس:** لقد ذكّر الرّسول (ص) الجميع بأهمّ مبدأ يجمع البشريّة جمعاء مهما اختلفت أنسابها وأجناسها وديانتها هو المساواة التّامة بين الأفراد في الحقوق والواجبات فلا مجال أن يفتخر أحد على أحد بنسبه أو حسبه، فأساس التّفاضل الوحيد ما يقدّمه كل فرد من العمل الصالح لمجتمعه وللإنسانية جمعاء.
3. **مبدأ الحرية للمعتدين المنهزمين في إطار عفو عام:** لقد عرفت العرب في الجاهليّة الأخذ بالثأر، فصارت عندهم ظاهرة متأصلة، وبسببها تدوم الحروب بين القبائل سنين عددا، فجاء الإسلام للقضاء على هذه الظاهرة المفرّقة للجماعات والدّاعية للعداوات، بموقف عملي عبّر عنه الرسول (ص) بقوله: «اذهبوا فأنتم الطلقاء».
4. **مبدأ تأمين المعتدي:** وقد أمّن الرّسول (ص) كل من دخل بيته وأغلق بابه وكف يده، على نفسه، وعلى أمواله، وعلى أهله، وعلى كل ما يملك، من كل اعتداء من طرف المؤمنين المنتصرين، الذين عُذِّبُوا وهُجِّروا ونُهبت أموالهم في مكة وهذا الموقف الإنساني النبوي لم تعرف مثله البشرية لا قديماً ولا حديثاً.
5. **مبدأ رد الحقوق إلى أصحابها الأصليين:** ولو كانوا أعداء: فلا انتزاع لحقوق من أصحابها رغم الانتصار.
6. **مبدأ إعادة الاعتبار المعنوي والمادي للمعتدى عليه:** وقد أعاد الرّسول (ص) لكلِّ أصحابه وخاصة الضُّعفاء منهم، الاعتبار إليهم معنوياً ومادياً، وقد مثّلت عمليّة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار نوعاً من أنواع ردّ الاعتبار مادياً للمؤمنين المضطهدين.

8 المبروكي، محمد. (2015) العدالة الانتقالية في الاسلام. تم الاسترجاع من الرابط

مما سبق نستنتج بأن العدالة الانتقالية هي سبيل لنا في التخلص من إرث النظام القمعي دون أن يحل مكانه قمع جديد أو نفرض مبدأ عدالة المنتصر، التي رأينا من خلال الشرح السابق أن الرسول الكريم لم يطبقها على خصومه كفار قريش الذين آذوه وقتلوا صحبه. وسنجد أيضاً بأن «العدالة الانتقالية» تُعد مخرجاً استراتيجياً لبناء المجتمع السوري الذي دمرته الحرب على مدى السنوات، وإن فتح ملفات الانتهاكات التي حصلت قبل الثورة وخلالها سواء عبر عقد لجان حقيقة داخلية أو عبر مبادرات مصالحة وطنية أو حتى إجراء محاكمات وتحقيقات داخل الوطن، سوف يكون الضامن لبناء مستقبل سورية بعيداً عن الحقد والكراهية التي زرعها النظام وما ولدته ألياته لاحقاً فينا لعقود طويلة.

إن مسار العدالة الانتقالية السوري شهد انطلاقة قبل الثورة السورية، ففي النصف الثاني من العقد الأول بعد الألفية اجتمع عدد من الناشطين المدنيين والحقوقيين لوضع خطة من أجل الكشف عن حقيقة ما جرى من أحداث في الثمانينات من أجل الوصول إلى شكل من أشكال تحقيق العدالة الانتقالية لضحايا تلك الحقبة السوداء وما فيها من تجاوزات من تاريخ سورية. والتي لم تنل حقها من التوثيق بسبب نظام القمع والتضييق والاستبداد وعدم وجود الاعلام الكافي حينها. ولكن الثورة السورية عاجلت الجميع، فطويت تلك الصفحة التي كانت متأثرة آنذاك بالتجربة المغربية في العدالة والإنصاف والمصالحة. [9]

## الفرع الثاني: آليات العدالة الانتقالية

### تنقسم الإجراءات الخاصة بالعدالة الانتقالية إلى قسمين: (آليات قضائية آليات غير قضائية)

### أولاً: الآليات القضائية:

تركز على العدالة الجنائية وملاحقات الأفراد القضائية، وهي نقطة محورية فيجب إلا يفلت المجرمون من العقاب، لأن ذلك سيكون مسوغ ومبرر لارتكاب الجرائم دون رادع، والقوانين والمحاكم السورية يمكن أن تكون نقطة انطلاق، ولكن بعيداً عن القضاة المسيرين من قبل السلطة الحالية بالإضافة إلى تنقيح العديد من المواد التي فصلت على رغبة السلطة لتشرعن انتهاكاتها السابقة أو تعطيها المبرر لانتهاكات لاحقة بحق المعارضين لها، يضاف إلى ذلك القانون الدولي ونصوصه ومواده.

وتتم المساءلة الجنائية عبر إقامة دعاوي قضائية ويتم من خلالها التحقيق مع مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان. ولعل من أعقد وأصعب إجراءات العدالة الانتقالية الملاحقات الجنائية نظرا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي وقعت في ظل الوضع السابق أو تلك التي تقع أثناء المرحلة الانتقالية وكذلك الفساد السياسي والمالي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، والوضع الحقوقي والإنساني للمجني عليهم أو ورثتهم أو ذويهم من ناحية أخرى، والحالة المجتمعية العامة من ناحية ثالثة. [10]

تلك الانتهاكات وذلك الفساد ينتج عنه اضطراباً في المجتمع ويثير حفيظة الرأي العام ويجرح مشاعر المجني عليهم وذويهم ويصيبهم بالضرر، ومن ثم يكون من العدل ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم حتى يهدأ الرأي العام

9 منظمة مع العدالة. (2018) العدالة الانتقالية في سورية المسار والمآل. تم الاسترجاع من الرابط

10 منظمة مع العدالة. (2018) العدالة الانتقالية في سورية المسار والمآل. تم الاسترجاع من الرابط

وتشفى جروح المجني عليهم وذويهم ونتجنب الانتقام والتشفي فيرتدع الجميع ولا تقع هذه الانتهاكات مرة أخرى في المستقبل.

ولكن قد يبدو في الظاهر التناقض بين تحقيق العدالة الجنائية على النحو السابق وتحقيق المصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع بعضهم البعض، وبينهم وبين مؤسساته، وبينهم وبين الدولة، نظرا لوجود بعض **المبادئ الجنائية الأساسية والمسلم بها في القوانين الجنائية الحديثة وفي المعاهدات الدولية، مثل:**

- مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.
- مبدأ عدم الرجعية إلى الماضي.
- مبدأ المحاكمة العادلة.
- مبدأ مشروعية الإجراءات.
- مبدأ يقين الإدانة.
- مبدأ تسليم المجرمين.
- قيود العفو وضوابطه إلى غير ذلك من المبادئ.

وتتنوع المحاكمات سواء كانت المدنية أو الجنائية، الوطنية أو الدولية، المحلية أو الخارجية. وتعتبر أهم فئات العدالة الانتقالية، فبموجب القانون الدولي تلتزم كل الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على المسؤولين عنها.

وقد تستوجب هذه المشاكل المساعدة الدولية التي ترتكز على الممارسات الفضلى من أماكن أخرى، مثلاً بتشكيل محاكم "مختلطة" تضمّ شخصيّات فاعلة، دولية ومحلية، في مجال العدالة. وقد أُنشأت هذه المحاكم في سيراليون، وكوسوفو، والبوسنة، وتيمور الشرقية، وكمبوديا.

المحكمة الجنائية الدولية في العام 2002، أسّس نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. تعمل هذه المحكمة على التحقيق مع الأفراد المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية المرتكبة منذ الأوّل من تموز 2002، وتعمل على محاكمتهم، في الحالات التي تكون الدول فيها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. وبموجب مبدأ "التكامل" المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يبقى من واجب المحاكم المحلية تحقيق العدالة، بحيث تكون المحكمة الجنائية الدولية الملاذ الأخير. وفي السنوات الأخيرة، أدّت المحاكم المحلية هذا الدور بشكل متزايد.

**المحاكم الوطنية:** ترتبط بمدى قدرة المؤسسة القضائية (كوادر وقوانين وقدرات) على محاكمة المجرمين.

**المحاكم الدولية:** وتشمل محاكم خاصة تنشأ للتعامل مع جرائم محددة داخل إقليم معين لفترة من الزمن مثل المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغسلافيا، أو عامة كالمحكمة الجنائية الدولية وهي تسعى لوضع حد للثقافة العالمية المتمثلة في الإفلات من العقوبة، وهي أول هيئة قضائية دولية تحظى بولاية عالمية وبزمن غير محدد لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري.

**ومن أبرز الانتهاكات التي مورست في سورية:**

- القتل العمد.
- التعذيب.
- تعمد إحداث أذى شديد وأضرار بالصحة.
- تدمير الممتلكات ونهبها والاستيلاء عليها.
- الحرمان من المحاكمة العادلة.
- التهجير القسري.
- قتل الأسرى والتنكيل بهم.
- استخدام الأسلحة غير المشروعة كالأسلحة الكيمائية.
- الاغتصاب.
- القصف العشوائي.
- تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.
- المجازر الجماعية.
- نحر الأطفال بالسكاكين.
- توجيه هجمات بشكل متعمد ضد المدنيين والمناطق المدنية والأعيان والاطقم المحمية.
- وغيرها من الجرائم.

## ثانياً: الآليات غير القضائية:

وهي آليات داعمة للآليات القضائية وجزء لا يتجزأ من العدالة الانتقالية، فالآليات القضائية لن تتمكن من معالجة كل الجرائم والانتهاكات أو الوصول لكل الضحايا وتقدير كامل الضرر الحقيقي، خصوصاً في سياق كالسياق السوري الذي ارتكبت فيه أفظع الجرائم وبلغ عدد الضحايا الملايين.

**ومن هذه الآليات:**

### 1. لجان الحقيقة أو تقصي الحقائق:

وهي هيئات غير قضائية أو شبه قضائية تولي تقصي أعمال العنف المرتكبة في الماضي. ويتم تشكيل هذه اللجان من أجل التحقيق والتوثيق حول فترة الانتهاكات، وهي تقوم بجمع البيانات لغرض توثيق الحقائق أو إظهار المخفي منها أو تقصي الدقة وإزالة التشويه عنها، ومهمتها في تكوين الصورة الحقيقة عن فترة الانتهاكات، كما أن هذه اللجان ستتواصل مع الضحايا أو ذويهم بشكل مباشر مما سيساهم في إعطاء الضحايا دوره في هذه المرحلة والحديث عما جرى معهم أو ذويهم.

ودور هذه اللجان محوري في فهم سياق الانتهاكات فهي لا تقتصر على مؤسسة واحدة وإنما عملية التقصي والتواصل ستكون شاملة وتبني حزمة من المعلومات التي يمكن أن تتقاطع معاً لتوضح أدق تفصيل لسياق الانتهاكات وكذلك تعتبر ضرورة للوقوف بجانب الضحايا أو المتضررين بتوضيح أن هناك من يقف معهم للوصول إلى حقوقهم.

وعلى هذه اللجان أن تتمثل بحماية فعالة للضحايا والشهود أثناء عملية التقصي، وتقوم بعدها بإصدار تقارير حول الجرائم التي ارتكبت والانتهاكات التي تم ممارستها بالإضافية إلى توصيات عن كيفية المعالجة.[11]

وهي لا تقتصر على الضحايا وإنما على الجناة والضحايا ولذلك لتوثيق فترة العنف والانتهاكات، حيث إن الجناة لهم دور في كشف الجنايات التي قاموا بها أو في كونهم جزء من جنايات أكبر أو مطلعين على ما قام به الجناة الاخرون مما يجعل القصة التي سيتم توثيقها تظهر الحقيقة لما جرى فعلاً، وتعتبر هذه اللجان ذات دور مساعد للآليات القضائية فتمنع حدوث فجوة في العدالة الجنائية نتيجة لعدد الجناة الكبير، كما أنها تعطي جانب القصة المتعلق بالجاني دوره لتكتمل القصة كاملة أو توضح ما جرى بربطها بباقي قصص الانتهاك.

## 2. التعويض وجبر الضرر ورد الاعتبار:

ويأخذ العديد من الأشكال عبر التعويض الرمزي أو العيني أو إعادة التأهيل، وهو لا يستطيع ان يقدم البدل الكافي لما تم فقدانه سيما لو كان الفقد والموت، ويعتبر التعويض كجزء من حفظ كرامة الضحايا وخطوة تساعد على الوقاية من استمرار الضعف لهم أو الايذاء المقابل، ويأخذ التعويض العديد من الأشكال ، كالتعويض المالي، و ينحسر تأثير التعويض مقارنة بعدد الضحايا وما فقدوه خصوصاً كما هو في السياق السوري الذي شملت فيه الخسائر كل جوانب حياة الضحايا، لذلك يجب الحذر عند استخدام التعويض بوصفه تعويضاً جزئياً واحتراماً لكرامة الضحايا لا كلياً مقابل ما فقدوه من أرواح واملاك وذكريات.

كما يندرج تحت التعويض الخدمات الطبية والنفسية للضحايا المتضررين من الانتهاكات، وإعادة الأملاك لأصحابها الحقيقيين، وهي ذات جدوى وتأثير كبير لأنها تسمح بالتعافي من نتائج الانتهاكات السابقة، ولا مانع من أن يكون أحد أشكال التعويض معنوياً كتقديم الاعتذارات الرسمية.

ولا بد ليكون جبر الضرر فعال أن تكون هناك ضمانات كافية بعدم تكرار الانتهاكات، وجبر الضرر يمثل الإقرار الفعلي والاعتراف بحدوث الانتهاكات وبمعاناة الضحايا، ويعيد للضحايا إمكانية التأهيل والدمج في المجتمع.

## 3. إصلاح المؤسسات:

يتم اجراء اصلاح للمؤسسات لتوفير بيئة آمنة من أجل منع الانتهاكات في المستقبل أو تكرار انتهاكات الماضي، وذلك عبر تبني العديد من المبادئ خصوصاً ما يتعلق بالمساءلة والشفافية، وهذا الإصلاح يتمثل في سياسات هذه المؤسسات بحيث تكون مضبوطة بالشكل الذي يمنع حدوث الانتهاكات لاحقاً، لان العديد من هذه السياسات للمؤسسات كانت مبرراً لحصول الانتهاك دون عقاب، وخصوصاً المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية.

وتعتبر خطوة متممة لعمليات المحاكمة والتعويض، لأنه من الطبيعي بعد المحاكمة والتعويض ألا تبقى المؤسسات المتورطة تنفذ ما كانت تنفذه من سابق من انتهاكات، وتعاد الصورة الطبيعية لدور هذه المؤسسات في خدمة الناس لا انتهاك حقوقهم.

11 مؤسسة دولتي ولا سلام دون عدالة. (2014). العدالة الانتقالية في سورية. تم الاسترجاع من الرابط

وتجدر الإشارة ان عملية الإصلاح المؤسسي هي عملية قد تكون طويلة الأمد، فالنتائج لن تظهر بعد وقت قصير وإنما على المستوى المتوسط والطويل، وهو مرتبط بالإرادة السياسية وكذلك توفر الموارد لهذا الإصلاح، ومشاركة المجتمع في العملية.

## 4. التحري والاستبعاد أو العزل:

حيث ينبغي اجراء التحري الكامل عن الأفراد فلا يكفي انتماء الشخص للمؤسسة التي تمارس الانتهاكات لاتهامه بها، ففي الأنظمة الاستبدادية كما هو الحال في سورية يصبح الانتهاك نهج وهنا التحري مهم لمعرفة حجم الانتهاك الذي قام به الفرد ومحاسبة المجرمين منهم، واستبعاد الذين لم يحاكموا من تولي مناصب عامة أو رسمية لاحقاً لعدم إعادة تكريس هذا النهج.

وعلى الاستبعاد أن يضمن ألية شفافة في إمكانية الاستئناف للمستبعدين للدفاع عن أنفسهم وانصافهم، لان التطبيق الحرفي قد يؤدي تنحية كم كبير من الخبرات في مجالات عمل المؤسسات الحكومية بأنواعها، لذلك لا بد من التحري الكافي والاستبعاد عند تحقق المبررات لذلك.

**وهنا أيضا يبرز مصطلح التسامح والغفران،** من أجل ضمان إغلاق باب الانتقام خصوصاً للأفراد الذين لم يتورطوا بجرائم جسيمة بعد طلب الغفران، كما ان منح العفو من الحكومات مفيد بالقانون الدولي بضوابط أهمها:

- لا يوجد عفو أو تقادم عن الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان.
- لا تمنع من حصول الضحايا على التعويض.
- لا تمنع من الكشف عن الحقيقة.

كما يتوجب الانتباه إلى الفراغ الناجم عن العزل بحيث يتم التعامل معه وفق المستطاع بدل من إحداث فراغ قد يكون ضرره أكثر من العزل نفسه في حال تم تعميمه دون التحقق من ضرورة العزل خصوصاً لمن لم يتورط في أخطاء خطيرة، وربما يتخذ خطوات مرحلية لضمان الاستبعاد بالشكل الأمثل.

## 5. إحياء وتخليد الذكرى:

ويقصد بها تخليد ذكرى الضحايا، ويتمثل ذلك في إنشاء متاحف أو نصب تذكارية للضحايا، أو تسمية الشوارع والساحات، وهذا الإحياء هو بمثابة اعتراف بالخسارة والمعاناة التي حصلت، من أجل حفظ الذكرى العامة لضحايا الجرائم، كما يمكن أن تتم عملية الإحياء على المستوى المحلي عبر الجداريات، وذلك بغية التعريف بالماضي والضحايا وكنوع من التأريخ لما حصل لمنع تزويره، ويمثل إحياء الذكرى نوعاً من تكريم الضحايا.

## 6. التنسيق:

سيكون هناك دور للجان تقصي الحقائق في مساندة دور المحاكم القضائية، وستوفر لجان الحقيقة معالجة ولو جزئية في معرفة ذوي الضحايا لمصير أبنائهم، لذلك فإن التنسيق بين هذه الأطراف هو أمر مهم ومكمل لبعضه وممكن ان يُسرع من الوصول للعدالة الانتقالية وتعافي المجتمع بشكل أسرع وأفضل من الاكتفاء لكل جهة بالمهام المناطة بها دون تنسيق أو الاستناد لباقي النتائج.

### 7. المشاورات الوطنية:

عبر تفعيل المشاركة العامة التي يتم من خلالها استيضاح الاحتياجات الأكبر وذات الأولوية للمجتمعات المتضررة من الصراع، وهذا سيتيح وضع برنامج للعدالة بما يتناسب مع هذا الاحتياج، كما أنها خطوة للتوعية بمفاهيم العدالة الانتقالية التي تمثل تحدي للمجتمع السوري حالياً، وقد يتم في هذه المجال اجراء العديد من المسوحات والاستقصاءات.

### 8. المصالحة:

ويقصد بها المصالحة الوطنية وهي من أهم أهداف العدالة الانتقالية، ولكنها لا يمكن أن تتحقق دون تقصي جذور الخلاف وتجاوز الكراهية، ويقتضي ذلك محاسبة حقيقية للجناة وتحقيق العدالة للضحايا، وكشف حقيقة الانتهاكات الجسيمة في الماضي.

ويشار إلى أن هناك العديد من المعاهدات الدولية أو الأعراف الدولية أو الاتفاقيات الدولية، إضافة على المحاكم الدولية، التي تكفل بشكل جيد عدم إفلات المجرمين من العقاب بمجرد خروجهم من بلدهم، خصوصاً لو تم تقديم الأدلة الكافية لإدانتهم.

وهناك حاجة كبيرة وملحة لكلا الاليتين فيما يخص السياق السوري، فالأليات القضائية تكفل عدم الإفلات من العقاب وغير القضائية تكفل ترميم وجبر الضرر التي لن تستطيع الاليات القضائية التعامل معه للعديد من الأسباب خصوصاً حجم الانتهاكات الكبير وعدد الضحايا والمتأثرين الكبير جداً، ولكن لا غنى عن الجانب القضائي ضمن آليات العدالة.

## المطلب الثاني: نماذج تطبيقية في العدالة الانتقالية دولياً وعربياً.

تم تطبيق العدالة الانتقالية في العديد من البلدان التي شهدت مراحل انتقالية سواء على المستوى العربي أو الدولي، وفي تطبيق النماذج هناك اختلاف حسب الآليات المطبقة ومدى شموليتها وحتى مدى تأثيرها الكبير أو المحدود على مسار العدالة في تلك البلدان.

### الفرع الأول: نماذج دولية

شهد العالم العديد من فترات الانتهاكات في عدة دول، على شكل انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وأعقب هذه الانتهاكات محاولات لتطبيق العدالة فيه، ومحاسبة المسؤولين وجبر ضرر الضحايا بأشكال مختلفة فكانت تجارب جنوب افريقيا ورواندا وإيرلندا الشمالية والبلقان وتشيلي والأرجنتين.

### 1. تجربة جنوب افريقيا:

عاشت جنوب إفريقيا لفترة ما يقارب خمسة عقود تحت نظام الفضل العنصري الذي سيطر منذ 1948 والذي قام على أساس التفرقة العنصرية بين كافة فئات المجتمع. وقد تم ردع كل أشكال مقاومة هذا النظام من خلال اللجوء إلى التعذيب والاعتقالات العشوائية ومنع المعارضة وسجن المعارضين، واستمر هذا النظام حتى1994 عند انتخاب نيلسن مانديلا رئيساً للبلاد، كتتويج للمسار الديمقراطي الذي أطلقه الرئيس كلارك عام 1990.

في مواجهة خيار محاكمة مرتكبي الفظائع أمام المحكمة من اللجوء إلى عفو عام، اختارت حكومة لوكريك حلا وسطاً وهو إنشاء لجنة الحقيقة التي كان شعارها "الحقيقة: طريق للمسامحة". اعتبرت هذه اللجنة إطار لعملية المصالحة بين المجرمين والضحايا. وكان هدفها تثبيت الحقيقة حول الفظائع المرتكبة وإعادة بناء الذاكرة المجزأة لإفساح المجال أمام المصالحة مع الماضي وإعادة الوحدة إلى البلاد. كان على اللجنة لبلوغ هذا الهدف أن تقوم بما يلي.

- إعداد لائحة بانتهاكات حقوق الانسان التي جربت بين عامي 1960 و1994.
- إعادة لكرامة المدنية والإنسانية للضحايا عبر منحهم الوسائل لرواية عذاباتهم والمساعدة الكفيلة بتمكينهم من تخطي تجاربهم.
- مراجعة طلبات العفو التي يتقدم بها المرتكبون ومنحهم العفو بشرط التعبير عن ندم جدي، يسمح بالاعتقاد بأنهم لن يكرروا ما سبق وقاموا به.

وتم على امتداد ثلاث سنوات تقديم شهادات الضحايا بشكل علني أما اللجنة، وتم نقل جزء من هذه الشهادات عبر التلفاز العام، وصلت إلى أكثر من 20 ألف شهادة و7 آلاف طلب عفو.

ساعدت اللجنة على إظهار الحقيقة حول الأعمال المرتكبة من دون اغفال ذاكرة الجناة، من أجل بناء ذاكرة جماعية وخرق الصمت اللازم لتعافي المجتمعي من هول ما جرى.

وبذلك استطاع مانديلا أن يقود البلاد نحول التحول الديمقراطي متعدد الأعراق عبر علمية مصالحة اعتبرت الانجح على مستوى العالم.

## 2. تجربة رواندا:

في عام 1994 جرت في رواندا مذابح جماعية حصلت بين التوتسي والهوتو[12]، وقد تم على امتداد أكثر 100 يوم مقتل أكثر من 800 ألف شخص وعدد كبير منهم قتل على يد جيرانه نتيجة للتحريض على الكراهية العرقية من جانب النخبة السياسية.

حوكم معظم الجناة الرئيسين للإبادة الجماعية في محاكم عادية، سواء في رواندا نفسها، أو في أوربا أو المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا التي شكلتها الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى مئات اللوف الاخرين المتهمين بالقتل، فإن نظام العدالة الجنائية في رواندا كان ضعيف جداً وسجون البلاد مكتظة، ولتسريع المحاكمات تم الاستناد إلى شكل من أشكال نظام العدالة التقليدي المجتمعي المعروف باسم "غاكاكا[13]" وهو أقرب للصعيد الشخصي ومصمم بهدف السماح للناس الذين يعرفون بعضهم بعضاً إمكانية استئناف العيش في المجتمع

[12] طرفي الحرب الاهلية والابادة في رواندا وهما قبيلتان
[13] وهو نظام قضائي تقليدي عالج قضايا الجرائم والمجازر المرتكبة بحق شعب رواندا في أفريقيا، ما يعني أن إجراءات التحقيق والمحاكمة ستكون مختزلة وسريعة

نفسه. كما أنه يجمع قرية بأكملها ليشهد سكانها على عليمات الاعتراف ولتشجيع الضحية على الصفح والغفران والاتفاق على بعض التعويضات مثل حراثة حقل الضحية لفترة من الوقت أو غير ذلك.

في التطبيق لم يحاكم معظم الذين ارتكبوا الجرائم وقد اختفى بعضهم والكثير من الضحايا لم يتحملوا صدمة الاستماع إلى الفظائع، ولكن قدراً كبيراً من العادلة ساعد على استعادة العلاقات بين القتلة الناجين، وكذلك التعويضات المادية.

ومن المهم التوقف عند دورس هذه التجربة من حيث الأسلوب، والتي شاركت فيها تقريباً كل القرى في نوع من العدالة التعويضية الذي تم في أجراء حميمة من خلال اعترافات فردية ومغفرة وصفح وتعويضات مادية.

## 3. تجربة إيرلندا الشمالية:

أدى التمييز الطائفي في إيرلندا الشمالية إلى أحداث عنف متعددة في أواخر الستينيات مما أصبح حافزاً للصراعات العنيفة لمدة 30 عاماً. حصدت الحرب الأهلية آلاف الضحايا بين الفريقين المتصارعين: البروتستانت والكاثوليك.

وقعت جميع الأطراف المعنية اتفاق الجمعة العظيمة وهي تسوية سياسية متفاوض عليها في عام 1998. وتم الاتفاق على تقاسم سلطة إيرلندية شمالية، ولكن لم يتم تشكيلها بالفعل من خلال الانتخابات حتى عام 2007 ولم تصل إلى السلطة الكاملة والاستقلال إلا في عام 2010.

يعتبر الاتفاق السياسي في عام 1998 محاولة فعلية للمصالحة والسلام. وقد أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي إلقاءه السلاح والركون إلى المفاوضات التي وصلت إلى التسوية السياسية ليؤسس إلى ما يسميه الأيرلنديون الشماليون «السلام السلبي»، حيث أهم ملامحه الشاخصة اليوم جدار السلام. ولكن لم يتم التعامل بشكل جدي مع الماضي العنيف، حيث الروايات المتعارضة لا تزال موجودة. في هذا السياق، تم إنشاء عدة لجان من أجل العمل على مستقبل اللاعنف وتعزيز الحوار.

لقد تم بذل الكثير من الجهود على المستوى السياسي والمؤسسي، مثل إصلاح قوات الأمن التي كانت منخرطة بشكل كبير في النزاع. وفي عام 2001، أعيدت تسمية جهاز الشرطة إلى دائرة الشرطة في إيرلندا الشمالية وأعيد تصميم الزي الرسمي والرموز. تناول جزء من الإصلاحات إعادة هيكلة الشرطة لتحديثها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

بالإضافة إلى الجهود السياسية لتمثيل أكبر للمجموعات الاجتماعية السياسية المختلفة، فقد نفذت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العديد من المشاريع والحملات من أجل التعامل مع الماضي وتعزيز مستقبل سلمي. بدأت بمبادرات لتعزيز الحوار بين الجماعات المتعارضة.

على سبيل المثال، تقوم منظمة تدعى "الحوار المجتمعي" بتنظيم نشاطات يلتقي فيها أشخاص من مجتمعات مختلفة للتحدث عن الماضي ومستقبل أيرلندا الشمالية.

ومن المبادرات الفنية والثقافية، بدأت مؤسسة ايرلندا الشمالية مشروعاً فنياً حيث شجعت المجتمعات على إعادة النظر بالرموز الطائفية والمتطرفة والمناهضة التي تم العثور عليها بشكل كبير في ايرلندا الشمالية.

يهدف المشروع إلى تغيير مشهد الشارع من خلال صور إيجابية ومن جهة أخرى، إلى جمع الناس من مجموعات مختلفة لكي يقوموا بتشكيل أحيائهم معا.

## 4. تجربة البلقان:

بين عامي 1991 و1992، أعلنت جميع دول جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الاشتراكية المؤلفة من ست تجمعات اشتراكية باستثناء صربيا والجبل الأسود، استقلالها عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن هذه الحركات الاستقلالية والصراعات العرقية الداخلية المصاحبة لها أدت إلى صدامات عنيفة وصولاً إلى حروب يوغسلافيا التي استمرت حتى عام 2001. تعتبر حروب يوغسلافيا سلسلة من الصدامات العنيفة على جبهات مختلفة وبين مجموعات مختلفة وعلى أسس مختلفة. وهذا ما جعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للشعوب المشاركة في هذه الصراعات للتعامل مع الماضي الشديد التعقيد.

تتمثل التحديات الرئيسية حتى اليوم في الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال حروب يوغوسلافيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال النزاعات العرقية دون حل إلى حد كبير، وتركت الأقليات ضعيفة في المنطقة. ولهذا السبب، لا تزال الحاجة إلى جهود العدالة الانتقالية وعدم التكرار قائمة حتى اليوم.

بهدف تحقيق العدالة تم تشكيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافية السابقة بإشراف الأمم المتحدة في لاهاي، من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم خلال الحروب وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

أنشأت مكاتب إقليمية في سراييفو وبلغراد وزغرب وتمت مقاضاة 161 شخصاً حتى عام 2013 ومع ذلك لم يكن القبول مرتفعاً لدى بعض المجتمعات المحلية، وأدت بعض المحاكمات إلى إثارة نقاشات قومية حول الحرب والعمليات العدائية.

لقد بُذلت الكثير من الجهود والمبادرات من قبل منظمات المجتمع المدني الموجودة بالفعل أو التي تشكلت بعد الحرب ومنها على سبيل المثال:

مركز القانون الإنساني في بلغراد الذي تأسس عام 1992 بهدف توثيق جميع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحرب. واليوم هو يدعم علمية تعزيز حكم القانون وقبول إرث الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، وبالتالي تحديد لمسؤولية للجناة ولإقامة العدالة ومنع تكرار الانتهاكات.

تحالف شبكة من منظمات المجتمع المدني من دول ما بعد يوغسلافيا التي تدعو إلى انشاء اللجنة الإقليمية المكلفة بإعداد الحقائق حول جميع الضحايا خلال الحرب وغير ذلك من الانتهاكات الجسمية التي ارتكبت في يوغسلافية السابقة.

وتبقى أهمية التعامل مع الماضي المتضارب في جمهورية يوغسلافية الاتحادية السابقة لأن كل بلد وكل مجموعة عرقية وكل طرف من أطراف النزاع يحافظ حتى اليوم على ذكرياته الانتقائية الخاصة بالنزاع. وبالتالي مازالت صورة العدو محفوظة ومازالت الامكانية للعنف من جديد محتملة.

## 5. تجربة تشيلي:

تعتبر تجربة تشيلي تطبيقا واقعيا للأسلوب القضائي: وهو يعطي بعداً أساسياً للعدالة الجنائية فلا مجال للتساهل مهما كانت الظروف السياسية والمجتمعية فيما يخص انتهاكات حقوق الانسان، أي هو الاستجابة الكاملة لمنطق العدالة، بالانطلاق من فكرة ان انتهاكات الماضي لا يمكن نسيانها فبعد انقلاب (أوغستو بينوشيه) لجأ هذا الأخير إلى سياسة القمع وانتهاك حقوق الإنسان من قتل خارج القضاء واحتجاز واختطاف واختفاء وتعذيب واعتقال بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد قُدم الجنرال بينوشيه إلى المحاكمة ولكنه توفي قبل انتهاء محاكمته، ولكن ذلك لم يمنع من تقديم العشرات من مساعديه للمحاكمة نظراً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبوها، لذلك تعد تجربة تشيلي نموذجا لأسلوب المحاكمات القضائية التي لا تقبل إلا بتقرير المسؤولية الجنائية لمرتكبي الجرائم.

## 6. تجربة الأرجنتين:

إثر الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال خورخي فيديلا عام 1976 وتشكيل مجلس عسكري مكون من تسع جنرالات، قام بفرض الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، كما وألغى الدستور، وبين عامي 1976 و1983، قام المجلس العسكري بعمليات قتل المعارضين واحتجازهم واعتقالهم بالإضافة إلى أعداد هائلة من المفقودين والمهجرين.

وقد تكللت الجهود الرامية إلى تطبيق قاعدة أن المجرم يجب أن يعاقب إلى تحريك دعاوى قضائية ضد 800 متهم، وبالفعل صدرت أحكام جنائية في مواجهة 200 منهم ومن بينهم قائد الانقلاب العسكري حتى عام 1981وعلى آخر الحكام العسكريين، بالإضافة إلى العديد من الأحكام ضد عدد كبير من قادة وضباط الجيش ممن قاموا بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كالقتل والتعذيب والاعتقال إلى غير ذلك من الانتهاكات التي توصف بأمها جسيمة.

## الفرع الثاني: نماذج عربية

قد لا تعتبر التجارب العربية كاملة في العدالة الانتقالية، ولكنها ولا شك مهمة بكونها الأقرب من حيث أنظمة الحكم والاستبداد القريب لما حصل في سورية، خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي وهنا نستعرض تجار المغرب وتونس في العدالة الانتقالية.

## 1. تجربة المغرب:

شهد المغرب منذ استقلاله عام 1956 حتى عام 1999 انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وصفت بسنوات الرصاص، وشكلت هذه الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية من قتل خارج القضاء واعتقال وتعذيب واختفاء قسري ومحاكمات صورية بالإضافة إلى الانتهاكات التي ارتكبت ضد المرأة. وتشير التقديرات لخمسين ألف حالة انتهاك حدثت.

إلا أنه ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأ نوع من الإصلاح السياسي، وتكرس ذلك تحديدا بعد عام 1999 حيث تكرس مبدأ الإصلاح السياسي وتعزيز احترام حقوق الإنسان ودعم مسار العدالة الانتقالية، فتشكلت هيئة التحكيم المستقلة، ثم تشكلت بعد ذلك هيئة الإنصاف والمصالحة. واعترفت الدولة المغربية بمسؤوليتها فيما وقع لكنها أسقطت جزءاً أساسياً من العدالة الانتقالية وهو (عدم الإفلات من العقاب). وقد كانت هناك صعوبات في العثور على ادلة للانتهاكات القديمة نتيجة لتحديد النطاق الزماني من عهد الاستقلال حتى لحظة الانتقال، ولم يتم الوصول للتحقيق في مصير شخصيات شهيرة. [14]

## 2. تجربة تونس:

استقلت تونس عام 1956 وفي العام 1975 انتخب بورقيبة كرئيس لتونس مدى الحياة، حيث قام بقمع المعارضين، وأبرز الاحداث كانت يوم الخميس الأسود 1978 حيث خرجت احتجاجات عارمة تقودها النقابات تدخل الأمن والجيش وفتح النار. وانتهى حكم بورقيبة على يد وزيره الأول زين العابدين بن علي الذي ازاحه في انقلاب غير دموي بشهادة طبية تثبت عجزه، وحكم بن علي بالقمع والتضييق وتعرض إبان حكمه الالاف للتعذيب والاختفاء إضافة للفساد المالي والإداري.

اشتعلت شرارة الثورة التونسية إثر اضرام البائع المتجول محمد البوعزيزي يوم 17 كانون الأول من العام 2010 النار في جسده احتجاجاً على مصادرة الشرطة البلدية لعربة الفاكهة التي كان يعيش منها، ليتسع نطاق المظاهرات التي سقط فيها ما يقارب 340 قتيل ومئات الجرحى، وفي 14 كانون الثاني 2011 هرب بن علي ليتم بعدها انتخاب مجلس وطني تأسيسي كبرلمان مؤقت مكلف بكتابة دستور جديد لتونس.

وفي 15كانون الأول 2013 أقر المجلس التأسيسي بتونس قانون العدالة الانتقالية، وأحدث بموجبه هيئة الحقيقة والكرامة، التي تتلخص مهمتها في توثيق ومعالجة ماضي الانتهاكات لحقوق الانسان منذ 1955 وحتى 2013، وفي منتصف 2016 تم توثيق 65 ألف شكوى وملف يتعلق بحقوق الانسان كالاختفاء القسري والاعتداء البدني ومنع حرية التعبير والقتل العمد والانتهاكات الجنسية. وتم عقد 14 جلسة استماع علنية لضحايا انتهاك الحقوق والفساد وبثت على الهواء مباشرة.

وتم إحالة 170 قضية للدوائر المختصة وانطلقت المحاكمات في العشرات منها، ولكنها أُجلت مراراً بسبب رفض المتهمين المثول امام المحاكم.

نشرت الوثائق للعموم في أذار 2019 وكشفت فيه الشبكة المؤسسية التي اتاحت حدوث انتهاك حقوق الانسان ووثقت دور الرئيسان السابقان وكبار المسؤولين عن هذه الانتهاكات وحددت أسماء المسؤولين ووثقت الطرق المختلفة التي اعتمدتها السلطات الأمنية والقضائية لعرقلة عملها ومنعها من الوصول إلى أدلة الأرشيف وتحديد هويات أعوان الشرطة المتورطين.

وفي عام 2015 أعلنت اللجنة النرويجية لجائزة نوبل بأوسلو في النرويج فوز الرباعي الراعي للحوار الوطني بجائزة نوبل للسلام وهي المجموعة من المنظمات التي قامت بدور الوساطة في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس صيف 2013.

14 الشيخ، عبد القادر. (2020). العدالة الجنائية واحتمالاتها في ضوء مبادئ العدالة الانتقالية. ماري للأبحاث. تم الاسترجاع من الرابط

## المبحث الثاني: العدالة الانتقالية في السياق السوري

لا يمكن أن تكون هناك نماذج عدالة جاهزة لتطبيقها في السياق السوري وإنما يجب خياطة العدالة الانتقالية في سورية بما يتناسب مع الانتهاكات وتوافق المجتمع السوري، ولا تخلو مسارات العدالة الانتقالية من تحديات تواجه تطبيقها سيما في ظل عدم تبلور توافق وطني ووقف للانتهاكات حتى تاريخ هذه الدراسة.

### المطلب الأول: التهيئة للعدالة الانتقالية والتحديات التي تواجهها.

الوصول لحل حقيقي للسوريين في العدالة يمر بمسار حرج لا يخلو من التحديات التي على المجتمع السورية تجاوزها أو التوافق على التخفيف منها للوصول إلى المصالحة الشاملة والسلام والاستقرار.

#### الفرع الأول: تهيئة العدالة الانتقالية كحل للقضية السورية

يلزم العدالة الانتقالية قرار سياسي للبدء فيها، ويسبق هذا القرار اجماع وطني شامل لعائلات الضحايا والضحايا أنفسهم، والمجتمع المدني والسلطة واللجان للتوافق على ما هو المطلوب عبر هذه العدالة الانتقالية، لوضع خارطة طريق واضحة من البداية.

والعدالة الانتقالية يجب أن تكفل القبول من جميع الأطراف وليس المتضررين وحسب لأنها تمهد لمستقبل جديد للمجتمع، طبعاً سيكون للمرتكبين للانتهاكات معارضة قوية للعدالة، ولكن معارضتهم لن تجدي عندما يكون توافق المتضررين وغير المتضررين الذين لم يتورطوا في الانتهاكات وهم بالمحصلة يشكلون الغالبية الساحقة في المسار السوري.

ولا يعد تطبيق العدالة الانتقالية في سورية أمراً سهلاً، وذلك بسبب النظام الشمولي المتغلغل في شتى نواحي الحياة، وأن المجتمع المدني السوري يعد فتياً حيث لم تظهر تحركاته إلا بعد قيام الثورة السورية، كما أن البلاد الان منقسمة ومقسمة، يضاف لذلك التنوع الثقافي والديني والاثني والعرقي، كما أن الفترة المطالب بإدراجها ضمن العدالة الانتقالية لا تقتصر على فترة قيام الثورة في أذار 2011 وحتى الآن وإنما تمتد لحقب سابقة كان فيها انتهاكات لحقوق الإنسان.

والتهيئة للعدالة الانتقالية ستكون التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق العدالة الانتقالية فبسبب حجم الانتهاكات والأهم تنوع هذه الانتهاكات التي شملت جميع الجوانب الجنائية والاقتصادية والسياسية والخدمية والثقافية، فذوي الضحايا يرون أن العدالة ومحاسبة القاتل هي الأولوية، في حين يرى النازحون والمهجرون ان العودة إلى أرضهم ومنازلهم أيضاً أولوية، وكذلك موضوع مصادرة أو سرقة الممتلكات ستكون أولوية للأشخاص المتملكين عدا عن فكرة الإرث الثقافي والديني الذي دمرت آلة الحرب الكثير منه.

كما أن الثورة السورية قامت من أجل تطبيق العدالة بالوصول إلى حكم عادل ومنصف وإنهاء لعصر التهميش ومصادرة الحريات التي قام بها النظام السوري على طول أكثر من نصف قرن، ورغم عدم تحقيق هذه الأهداف لهذه اللحظة وبروز فكرة عدالة المنتصر التي اختلفت بين 2011 حتى 2022 بين أطراف النزاع، لكن ذلك لن يكون حلاً أو عدالة انتقالية فعلية، لأنها لا تراعي كل أطياف المجتمع السوري وتختلف حسب المنتصر فكل مرحلة بعيداً عن تعريف الانتصار القاصر الذي يراه كل طرف ضمن هذا الصراع.

لذلك لا بد من وجود صورة ذهنية كافية عن العدالة الانتقالية تنتقل إلى لوحة كاملة يمكن تجسيدها بعد مشاورة كافة أطياف المجتمع السوري لأن الانتقال لن يكون لفئة دون أخرى والعنف لن يتوقف مالم يتصالح الجميع بعد تطبيق العدالة الانتقالية.

وتنوع المجتمع السوري عرقياً ودينياً وسياسياً وثقافياً هو تحدي وبنفس الوقت مبرر لقيام العدالة الانتقالية التي تكفل لهذا التنوع حقوق كل قسم فيه بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين للوصول إلى حقوق عامة متساوية للجميع.

فالإجماع على العدالة الانتقالية وكذلك البدء بتطبيقها يلزم تحرك سوري داخلي على مستوى كل الأطياف المكونة للنسيج المجتمعي السوري والرغبة في حل منصف للقضية السورية.

وحتى يمر مسار العدالة الانتقالية في مساره الصحيح لابد من أن يبدأ بنشر الوعي بالعدالة الانتقالية وما تتضمنه من آليات واستراتيجيات خصوصاً بما يلائم مع السياق السوري، لتأتي مرحلة من الضغط الشعبي لصناعة إرادة سياسية وقدرة على فرض أحكام القانون على الجميع، وهنا يبرز دور النخب في تشكيل هذا الوعي والتهيئة لمناخ سلمي والاهم عادل في الانتقال وتكريس العدالة الانتقالية.

وتلازم العدالة الانتقالية والانتقال السياسي شيء لا يمكن فصله، فالمرحلة الجديدة تحتاج حريات سياسية وانهاء تام لعصر الاستبداد وهذه العملية ستكون داعمة بقوة لمسار العدالة الانتقالية.

كما أن مفهوم الوطنية وغيابه في سورية يحتاج إعادة تفعيل فالإطار الديني والقومي والاثني وغيره من الأطر بات فيه انقسام في المجتمع السوري مما ساهم بتغييب مفهوم الانتماء الوطني وزاد من صعوبة تواصل الأطراف للوصول لهدف مشترك يكفل حقوق الجميع.

## الفرع الثاني: تحديات العدالة الانتقالية

تواجه العدالة الانتقالية في السياق السوري جملة من التحديات التي يجب تخطيها لتطبيق العدالة والوصول للمصالحة الوطنية، منها:

### 1. صعوبة التمهيد للعدالة الانتقالية:

فتوقيت البدء بالعدالة الانتقالية وكذلك كم هي المدة التي تشملها هذه العدالة الانتقالية بين الحاضر والماضي الممتد، وكم ستستغرق العدالة الانتقالية للوصول إلى المصالحة التي يعود فيها المجتمع من جديد لبناء نفسه، بمرحلة ما بعد العدالة الانتقالية.

فتوقيت البدء: الحرب مازالت مستمرة وبالتالي الاعمال العدائية والجرائم بأنواعها مازالت قائمة، وبذلك لا يمكن البدء بالعدالة الانتقالية، فمعظم تقييم المجتمع لأثر العدالة الانتقالية الحالية هو عدم الجدوى منطلقاً أساساً من كيفية البدء بتطبيق العدالة اليوم وبنفس اللحظة هناك جرائم وانتهاكات جارية بشتى الأنواع وكذلك المناطق، فلا بد من وقف الانتهاكات أولاً.

لذلك لبدء العدالة الانتقالية لا بد من وقف العنف والانتهاكات أولاً، إلا فإن هذه المرحلة لن تبدأ، ومع استمرار هذه المرحلة التي لا تتيح لبدء القيام بعملية العدالة، لا بد من استمرار توثيق هذه الانتهاكات والتحقيق وإقامة الدعوات بحسب الممكن، وليس مجرد انتظار انتهاء أو توقف الاعمال العدائية لبدء مرحلة العدالة، والضغط لوقف هذه المرحلة.

أما المدة التي تشملها فيجمع المجتمع السوري أن لحظة انطلاق الثورة وما بعد لا يمكن اغفال أي جزء منها لان الضرر شمل كافة أطيافه، ثم لنعود لفكرة الضرر والانتهاكات ما قبل الثورة السورية والتي لم تخل من الاعتقال والتعذيب والقتل وحتى المجازر كما حدث في مجزرة حماه 1982 وغيرها من الانتهاكات في شمال وشرق سورية تجاه الأكراد، وحتى الانتهاكات على المستوى الفردي لكل شخص مع مصادرة حرية التعبير في العقود الماضية.[15]

أما المدة التي قد تستغرقها فيمكن أن تأخذ وقتاً طويلاً مقسمة على عدة مراحل لأن الهدف هو تحقيق المصالحة وتعافي المجتمع وليس عودة الانقسام والفوضى والحروب الداخلية من جديد، وهذا الوقت الطويل ضروري ومتناسب مع الوقت الطويل التي جرت فيه الانتهاكات وأن التعافي يحتاج لإجراءات لن تطبق بفترة قصيرة خصوصاً الانتهاكات الجسيمة والمسؤولين عنها وحجم ضرر الضحايا وجبر هذا الضرر.

## 2. الوعي المحدود بالعدالة الانتقالية كمفهوم وضرورة.

فظهور ثقافة عدالة المنتصر أو ان العدالة تستوجب الانتصار أو الثأر المقابل، أو تشويه مفهوم العدالة الانتقالية بكونه مفهوم المغلوب أو ما لا يرضاه المتفوق مؤقتاً، بالإضافة إلى الجهل بالمفهوم نفسه مما يعطي انطباع أولي بمعارضة أفراد المجتمع السوري لأي حل لا يرونه سريعاً ويحقق لهم الانصاف الفوري.

لذلك من المهم بمكان التوعية بمفهوم العدالة الانتقالية وادواتها والياتها واجراء مسوحات شاملة توضح اين الفجوات في هذا المفهوم لدى الناس ورأيهم بعد التعرف عليه، وبنفس الوقت آليات تطبيقه بين مخاوفهم منه، وتأييدهم له الكلي أو الجزئي.

إن غياب دور فاعل ممثل للمؤسسات وانتشار الفوضى لم يسمح لظهور أي مفهوم بشكله الحقيقي دون تشويه أو تفسير مغلوط أو حتى محاولة محاربة المفهوم أو التوعية به بحكم أنه يمثل طريق خلاص لا يسر أصحاب الانتهاكات الجسيمة والذين يسيطرون على معظم مقدرات البلاد وقرارها، كما أن ضعف ثقة المجتمع السوري بالحلول جراء المماطلة التي قام بها نظام الأسد وعدم اتخاذ موقف دولي واضح جراء الانتهاكات الصارخة والجسمية بحقوق الانسان في سورية، وكذلك سلب قرار ممثلي المعارضة، اضعفت ثقة المجتمع السوري بأي حل ممكن جراءً لذلك.

كما أن النظر إلى العدالة الانتقالية لا يجب أن تكون نظرة الانتقام وإنما هو تجاوز لتركة الماضي من الانتهاكات بشكل عادل، وهذا يوجب وجود وعي كافي عند المجتمع لتقبل العدالة الانتقالية بأفكارها وأهدافها ومبادئها، لأنها لأن تتحقق دون جهد جماعي على مستوى الأفراد والمؤسسات.

## 3. الانقسام المجتمعي الحاد (بمظاهره المختلفة)

حيث تم اظهار البعد الطائفي من قبل نظام الأسد من خلال زج أكبر ما يمكن من الطائفة العلوية واللعب أيضاً على الوتر الديني من خلال تخويف المسيحين، ومحاولة إبراز انه الحامي للأقليات، أدى ذلك لتشكيل انقسام في النسيج السوري ورغم أن هذا الانقسام وهمي ولكن سيطر على المرحلة السابقة والحالية، إذ إن أي علوي أو شخص من الأقليات سيعارض نظام الأسد سيقوم ولا شك باعتباره كمخرب ويمارس بحقه الانتهاكات التي مارسها ضد معارضيه، ومن هنا ينكشف زيف اللعب على الوتر الطائفي والديني والأقليات الذي مارسه نظام الأسد لتكوين حشد شعبي معه أما بالتخويف منه أو التخويف مما

15 مؤسسة دولتي ولا سلام دون عدالة. (2014). العدالة الانتقالية في سورية. تم الاسترجاع من الرابط

سيحصل له جراء سقوطه، ولكن تبعات هذا الانقسام ستلقي بظلالها على مخاوف من تطبيق العادلة الانتقالية، حيث قد يرون أنها الخطوة الأولى لانتقال الانتهاكات ضدهم من مبدأ الانتقام عن الماضي، لذلك يعود دور التوعية بالعدالة الانتقالية والياتها واسس تطبيقها مهم للتخفيف من هذا التحدي.

## 4. بنية وقدرة الحكومة الانتقالية، وضعف المؤسسات.

إن تنوع النسيج للمجتمع السوري بأشكاله يقتضي أن تكون الحكومة الانتقالية تراعي هذا الاختلاف بحيث تمثل كامل النسيج، لان الغرض من العدالة الانتقالية الوصول للمصالحة الشاملة وليست مجرد تغيير لنظام الحكم بنظام أخر، أو تداول السلطة لنظام جديد يظلم من لم ينالهم ظلم النظام السابق، بالإضافة حدوث الانتهاكات من جديد.

كما أن أجسام الحكومات الحالية كلها دون استثناء تقع تحت برامج دول خارجية ولا تكتسب الشرعية الكافية وتفرض هيمنتها بالاعتراف الخارجي أو لبعض الدول المتقاطعة مع مصالحها قبل اعتراف الشعب السوري نفسه، وهي حكومات أمر واقع تفتقد للشرعية.

لذلك لا بد أن تكون الحكومة الانتقالية ممثلة للشعب منتخبة من قبله تمثل كافة مكوناته وتراعي مصلحته أولاً، فالمرحلة الانتقالية لا تحتاج لممثلي حكومات وأحزاب بقدر ما تحتاج لممثلي الشعب القادرين على الانتقال به للخطوة الأولى في مسار العدالة.

## 5. ضعف ثقافة العمل المدني.

لم تظهر منظمات المجتمع المدني بشكل واضح وبمعناه القريب من الحقيقة إلا بعد الثورة السورية، وكافة العمل المدني السابق رغم وجود التسميات، بقيت كمؤسسات تتبع للسلطة وتدار من رجالها وتسير وفق برامجها، فموضوع فتية المجتمع المدني وقلة تجاربه التي تعد غير كافية لحد الان للبدء بمرحلة الانتقال، وهو ما قد يعيده إلى سيطرة التكتلات أو التحزبات ذات التوجهات المحددة بحكم اطلاعها على العمل المدني واستخدامه لمصالحها بدل مصالح الشعب.

## 6. مخاطر التدخلات الأجنبية:

بنفس الوقت الذي يحتاج فيه السياق السوري إلى تدخل دولي ليساند تطبيق العدالة الانتقالية ويضغط باتجاهها، فإن هذا التدخل يجب أن يتيح للسوريين وحدهم تحديد مسار العدالة الانتقالية دون التدخل أو الدعم لطرف على حساب طرف وفق مصالح هذه الدول السياسية، أو الاقتصادية، أو الدينية، أو غير ذلك من المصالح بعيدة المدى، فالدور الدولي مطلوب للضغط على الأطراف لبدء العمل وليس للعمل عوضاً عنهم، أو العمل وفق رؤية الدول الضاغطة أو الداعمة لهذا الأطراف، ويجب أن يكون التدخل محدود مساند وضاغط لا بديل أو كبير ينوبون فيه عن المجتمع السوري، وفي السياق السوري هناك تعدد للأطراف المتدخلة في الشأن السوري، وهذا ما قد يؤدي إلى مزيد من التعقيد بسبب ضغط هذه الدول من أجل أن تسير الأمور حسب مصالحها أو بما لا يتعارض مع هذه المصالح، لذلك فإن تدخل هذه الدول إزاء أي خارطة نحو استقرار البلاد يتوازى مع تحقيق مصالحها سيما في هذا الانقسام الكبير في الداخل السوري نفسه وتبعيته لهذه الدول، وقد يتطلب ان يكون هناك ضمانات تراعي مصالح هذه الدول بما لا يتعارض أساساً مع مصلحة سورية وشعبها.

## 7. ضعف الموارد اللازمة للعدالة الانتقالية:

إن عملية تشكيل اللجان والتوثيق والتحقيق وحتى التعويض تحتاج إلى معارف وأموال وموارد بشرية كبيرة جداً وهي غير متوفرة حالياً في الواقع السوري وهذا ما سيجعل العملية طويلة وقد لا تكون مرضية لمكونات المجتمع سيما في مجال جبر الضرر المادي، وإعادة الاعمار، وتقديم الدعم المادي للعلاج الصحي والطبي والنفسي وإعادة التأهيل.

## 8. فوضى انتشار السلاح:

وجود السلاح بشكل عشوائي واستخدامه في الانتهاكات، والحصول على الأسلحة المتقدمة من أجل هذه الانتهاكات من بعض الدول الخارجية يقوض توقف النزاع وبالتالي لا يتيح قيام مرحلة العدالة الانتقالية، فالعدالة تبدأ عندما تتوقف الحرب، وتتوقف الانتهاكات، وبالتالي يجب أن ينحسر دور السلاح في الحماية من الخطر الخارجي أو حماية الأمن.

## 9. إشكالية التعامل مع الماضي:

إن عملية التعامل مع الماضي ليست سهلة أبداً، لأن الماضي سيعكس نفسه في الحاضر والمستقبل، وسيكون تأثيره كبيراً كما هو حال السياق السوري، لأن الذاكرة مليئة بالعنف والقتل والدمار وما نجم عن ذلك من صدمات مازالت أثارها مستمرة على المستوى الفردي والجماعي.

ورغم أن الذاكرة مهمة لعدم النسيان ومنع تكرار ما حصل، إلا أنه لا بد من الاعتراف بالأخطاء الذي من شأنه أن يراكم عوامل تساعد في بناء مستقبل مشترك، ويساعد مراجعة الماضي على وضع تصور للمستقبل، وبناء عليه لا بد من طريق للتعاطي مع إرث الماضي المليء بالألم والدمار.

## 10. المسار التفاوضي بين كونه فرصة أم تحدي وخطر في السياق السوري:

حيث ان المفاوضات لحد الان مفرغة النتائج ولم تؤثر في الواقع السوري ولو تأثيراً بسيطاً، بل زادت من تقويض الثقة بممثلي الشعب من كل الأطراف، كما أنها تسير وفق الوصول للمصالحة متجاوزة ضرورة المرحلة الانتقالية بعدالتها قبل غيرها من الشروط لضمان الاستدامة للمصالحة واستقرار وتعافي المجتمع السوري، لذلك المسار التفاوضي لن يحقق المرجو بدون وجود العدالة الانتقالية.

## المطلب الثاني: رؤية السوريين للعدالة الانتقالية ودورهم فيها

تغلب نظرة اليأس على كل حل وذلك نتيجة للإخفاقات السابقة وعدم انصاف المجتمع الدولي للقضية السورية، بل على العكس التدخل السلبي الذي فاقمها بدل ان يساعد على حلها ومع طول الأمد زادت التحديات والإخفاقات والاهم الانتهاكات، حتى انه بات هناك نوع من التسليم أن القضية تحتاج معجزة أو تدخل المجتمع الدولي، ولكن بعد هذا التأخر تولد إدراك حقيقي ان المعجزة لن تصنع الا بأيدي أبناء الوطن أنفسهم، وان التدخل الدولي لن يكون كما يحقق تطلعات الشعب السوري وخصوصاً الضحايا منهم.

مفهوم العدالة الانتقالية لم يكن مفهوم ناشئاً من نظريات علمية ولا مفهوم ضارب في القدم وإنما هو فلسفة ومقاربة معينة لتحقيق العدالة في ظروف استثنائية وخاصة شديدة التعقيد في مراحل انتقالية من ماضي قاسي الى مستقبل منشود. والعدالة الانتقالية مفهوم مركب ومعقد ومتداخل ومتطور من تجربة الى أخرى ولم يصل لحد معين ويمكن للسوريين عند تطبيق العدالة في السياق السوري أن يقدموا للعالم تجربة اضافية تطور وتغير من مفهوم ومنظومة العدالة الانتقالية.

نورس العبد الله - اجازة في الحقوق وباحث في القانون العام

وقد تم تصميم ونشر استبانة الكترونية لاستطلاع أراء عينة من السوريين لدعم استخلاصات الدراسة وضم تحليل البيانات إلى الدراسة حيث استهدفت العينة 175 سوري منهم 123 ذكر، و52 انثى.

**وكانت بيانات الدراسة مع التحليل الخاص بها وفق الآتي:**

**معلومات العينة المستهدفة:**

### 1. الجنس:

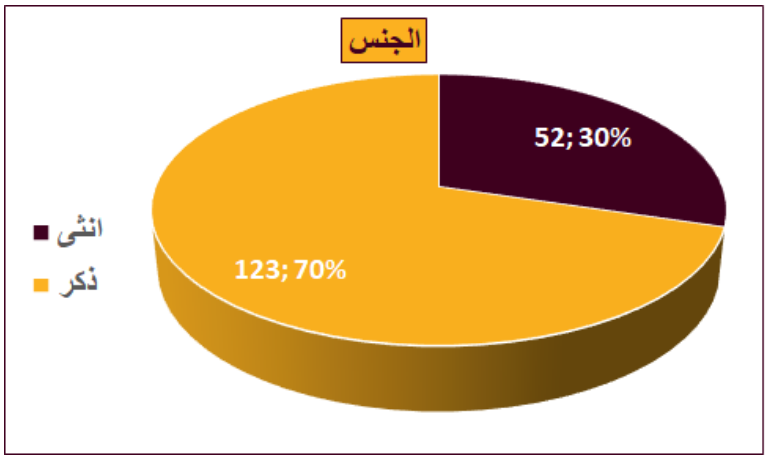


استهدفت العينة المبحوثة 175 سوري، توزعوا بين 52 انثى 123 ذكر، وكانت نسبة الاناث 30% والذكور 70%

وتم الاختيار بشكل عشوائي وترك للمستهدف حرية التجاوب مع الاستبانة وتعبئتها من عده.

### 2. الفئة العمرية:

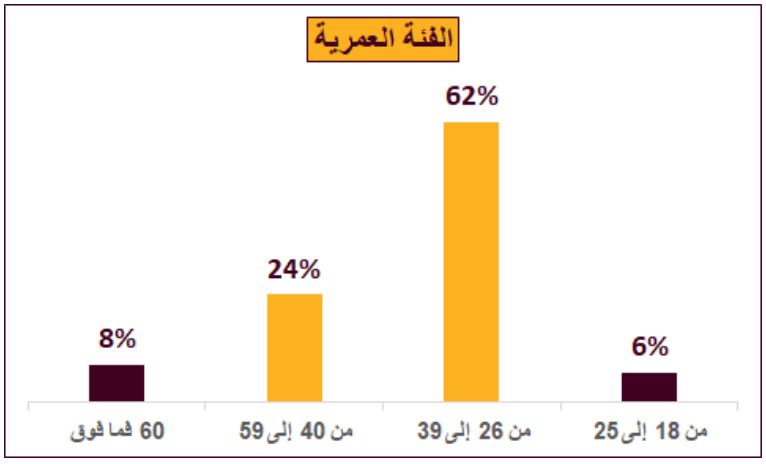


كانت نسبة الفئة العمرية الأكبر بين 26 و39 ومثلت 62% من العينة تلتها الفئة من 40 إلى 59 ومثلت 24% ثم فوق 60 بـ 8% وأخيراً من 18 إلى 25 بـ 6% حيث شكلت نسبة الشباب النسبة الأكبر من العينة.

### 3. التحصيل العلمي:

كانت فئة الجامعيين هي الأكبر ومثلت 76% من العينة تلتها الثانوي بـ 12% والدراسات العليا بـ 10% والابتدائي 2%.

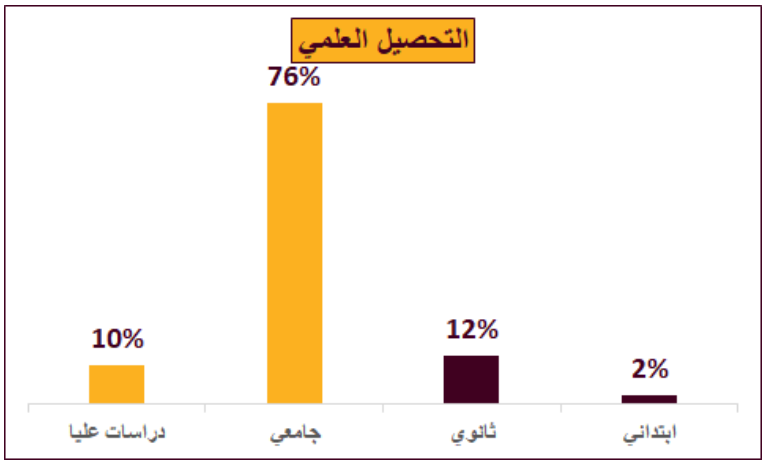


### 4. مكان الإقامة الحالي:

شكل المقيمون في سورية نسبة 80% و10% في تركيا وتوزع 10% البقية في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا.

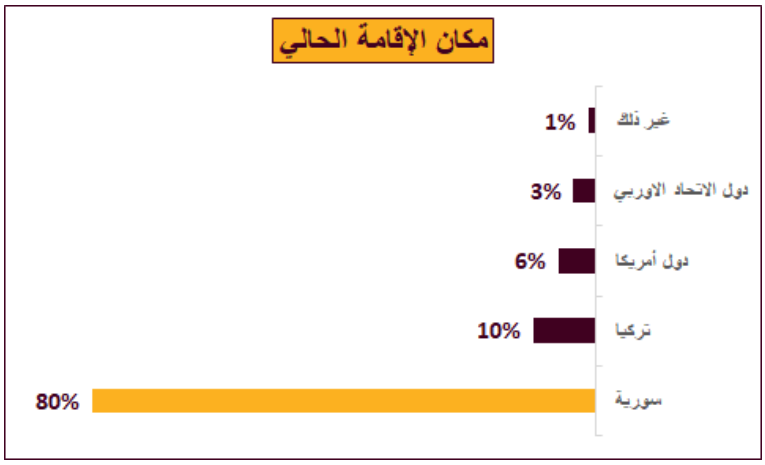


## الفرع الأول: نظرة السوريين إلى العدالة الانتقالية

تغلب نظرة انعدام الحلول وانتظار المعجزة على نظرة السوريين بسبب الإخفاقات المتكررة والأهم استمرار الانتهاكات الصارخة بكل الاشكال دون تحرك فعلي لوقف هذه الانتهاكات.

مفهوم العدالة الانتقالية ليس مفهوم قياسي أي تركيبي ووصفي وجامدي ويمكن تطبيقه على كل البلدان وكل التجارب بذات السياق، وإنما ترتبط العدالة الانتقالية بظروف التحول السياسي في البلد وبماضي وحجم الانتهاكات وبطبيعة المرحلة وظروفها وخصوصية السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي لكل دولة عمدت لتطبيق هذه المنظومة للتطلع نحو المستقبل ومعالجة انتهاكات الماضي. ولذلك كسوريين نحتاج لتصميم مفهوم ومنظومة عدالة انتقالية بما يستجيب لماضي الانتهاكات وخصوصيتها وعمقها الزمني وحجمها وانتشارها وتنوعها وبما يحقق تلبية لتطلعات السوريين نحو العدالة ومحاسبة الجناة وبناء المستقبل.

نورس العبد الله - اجازة في الحقوق وباحث في القانون العام

كما أن الجهل بمضمون العدالة الانتقالية وبروز ثقافة عدالة المنتصر والنظر أن الحلول السلمية وكأنها تمثل عدالة المغلوب يشكل جدار وهمي في إيصال وتوضيح دور ومفهوم العدالة الانتقالية بشكل سليم لكل السوريين بمختلف أصنافهم.

والحل العسكري الذي يعتمده أصحاب التوجه العسكري والذي يعتمد بمضمونه على قوة السلاح الخارجي بات متقلب ويمكن أن تتغير كل المعادلات بمقدار تغير هذا التدخل.

والوصول إلى المصالحة دون تطبيق العدالة هو شيء مؤقت قابل أن ينعكس سلباً لان تركات الماضي لن يتم طيها بهذه السهولة.

كما أن الحل القائم على وضع التقسيم في ظل موجات النزوح والتهجير واللجوء هو حل مفرغ من كل المعايير الإنسانية.

- العدالة الانتقالية في سورية سوف تكون صعبه جداً.
- لن تتحقق العدالة الانتقالية لأنه لا يوجد جهة قادرة وجادة في هذا الموضوع.
- نتمنى سورية ديمقراطية ينتهي فيها النظام مع جميع اعوانه، وحرية كاملة لكل الشعب السوري والوافدين الى الأرض السورية بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

ومجمل الرضى بأحداث الواقع الراهن لأن السياق السوري يزداد تدهوراً مع كل يوم جديد، ليظهر وكأن لسان حال السوريين يقول إن الوضع الحالي أفضل مما سيأتي.

كما أن نظرة السوريين تختلف بحسب انتماءهم القومي والاثني أو الديني نتيجة لغياب الانتماء الوطني الذي عمل نظام الأسد على ابراز الطائفية مكانه، وساعدت في ذلك الأدوار القومية أو الدينية التي برزت أيضاً لفصائل المعارضة.

ويغيب عن المجتمع السوري بأقسامه وانقساماته الان أي التفاف حول أي سلطة، وتعد جميع السلطات هي سلطات أمر واقع تفرض كل منها شروطها التي تتناسب مع الثلة الحاكمة ومصالحها وتوجهها سواء تقاطعت مع مصالح السعب أو تعارضت لذلك نجد أن محاولة هروب السوريين من منطقة إلى منطقة أمر موجود ومتكرر، لدرجة تحملهم مخاطر كبيرة من أجل هذ الانتقال.

- أي عمل بدون الأسد وحاشيته ونظامه المجرم سيتقبله المجتمع ويكون مؤيد له، وما دون ذلك الثورة مستمرة.
- يبقى وجود رأس النظام السوري المشكلة الكبرى أمام أي تقدم في موضوع العدالة والسلام في سورية.
- لا يمكن ان يكون هناك سلام أو استقرار في سورية بدون زوال نظام الحكم وتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي حصلت وتعويض المتضررين واهم ملف مستعجل هو الافراج عن السجناء عند النظام وحل مشكلة المفقودين.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

- لن يكون هناك أي استقرار وسلام في سورية دون تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق السوريين وهذا لن يكون ممكننا دون اسقاط النظام.
- نظام بشار الكيماوي قائم على القتل والاجرام والرشوة والواسطات والسجن والكذب والخطف والسلاح والمخدرات والسرقة والطائفية والعنصرية، كيف يمكن التعامل معه أو الثقة فيه.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

يبحث السوريون عن حل عادل بالعموم عدا الجناة فهم لا يريدون أي حل لان كل الحلول تؤدي إلى محاسبتهم وهذا ما بفرضه المنطق السليم.

ويشار أن توثيق الانتهاكات في الحرب السورية كانت من أعلى تجارب التوثيق على مر التاريخ، ومع ذلك انهارت المعايير الدولية بشكل صارخ أمام هذا التوثيق المثبت للجرائم، ويبرز بذلك الضرورة الكبيرة للإنصاف والتعويض عدا عن محاسبة الجناة، ودق ناقوس تصحيح التعامل الدولي مع الأزمات بشكل منصف.

- الفصائل تساهم في استمرار الحرب، وهي مسؤولة مثل الشبيحة، كلا الطرفين مستفيدين من استمرار الحرب في سورية، وقليل جداً من المنظمات الإنسانية (إنسانية).
- نريد تحقيق العدالة على ارض الواقع ومحاسبة المجرمين أياً كانوا وعودة النازحين، كفاهم تشريدا وقهراً.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

## مفاهيم العدالة الانتقالية:

### 1. مدى الاطلاع على العدالة الانتقالية ومفاهيمها:

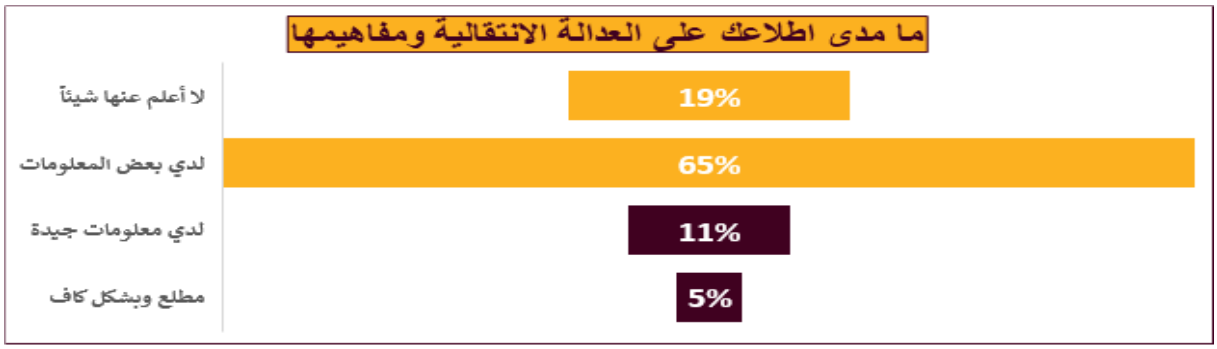


وهنا نجد أن نسبة 84% لا تملك معلومات جيدة أو كافية عن العدالة، رغم أن العينة المستهدفة جلها من الشباب وتحصيله العلمي جامعي، مما يعكس فعلاً تحدي بضرورة التعريف بالعدالة الانتقالية ومفاهيمها قبل البدء فيها على مستوى السياق السوري.

## 2. رأي العينة حول اعتبار العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق سلام مستدام في سورية:

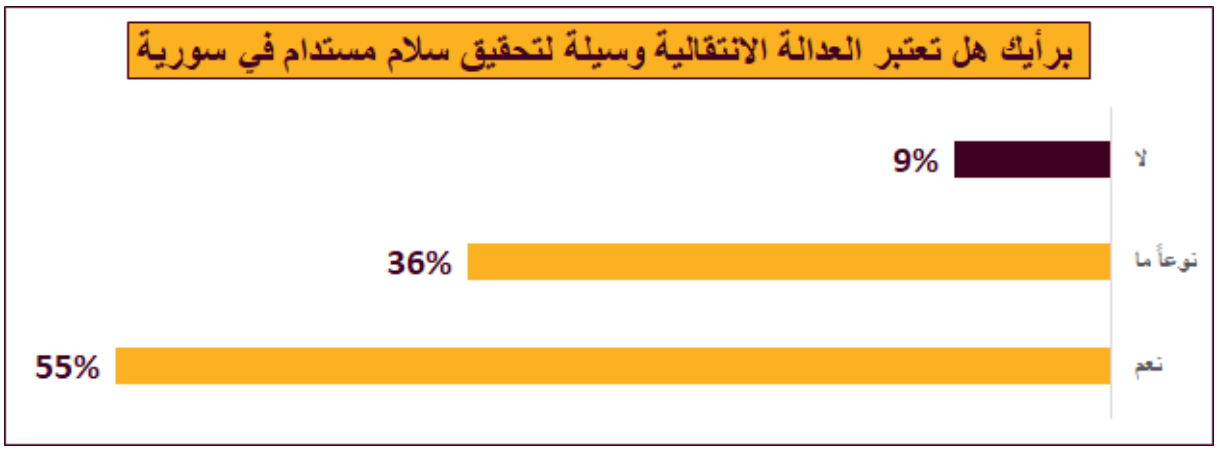


وهنا نجد أن 55% من العينة يوافقون على أن العدالة الانتقالية تعتبر وسيلة لتحقيق سلام مستدام، بينما يرى 36% أنها لا تكفي لذلك وربما تحقق سلام جزئي، و9% يرون أن العدالة الانتقالية ليست وسيلة لتحقيق السلام، بالتالي تعكس النسبة الأعظم التوجه للعدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق سلام مستدام في سورية.

## 3. ضرورة حدوث الانتقال السياسي لتطبيق مجدي للعدالة الانتقالية:

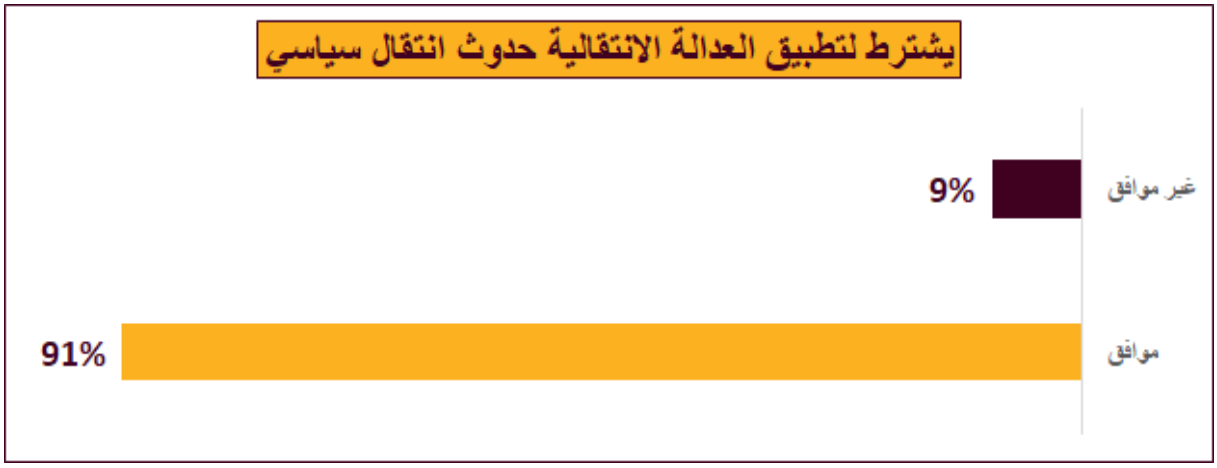


النسبة الكبيرة ترى أن هناك ضرورة ملحة لانتقال سياسي حتى تطبق العدالة الانتقالية، وهذا يعكس عدم وجود أي ثقة بالحلول وفق النظام السياسي الحالي، وأن استمراره لن يؤدي إلى خطوة واحدة لأمام في تحقيق العدالة الانتقالية.

## 4. المفاوضات الحالية والعدالة الانتقالية:

يرى 54% من العينة أن المفاوضات الحالية تتعارض مع العدالة الانتقالية، بينما 36% يرون أنها لا تتوافق ولا تتعاض و10% أنها تتوافق، وهذا يعكس أن النظرة الحالية للمفاوضات على أنها لا تحقق المأمول أو المطلوب للشعب السوري.

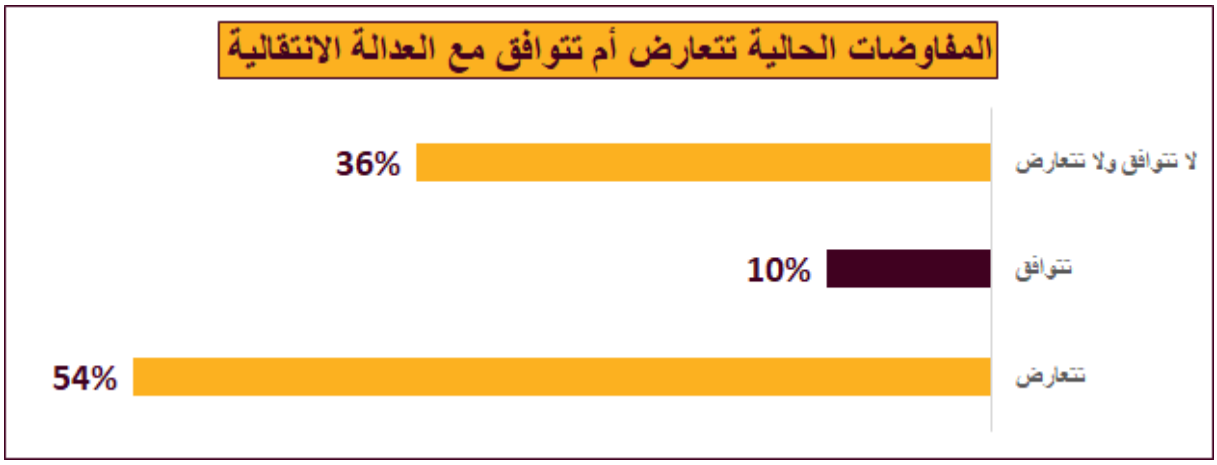


### 5. التحديات الأبرز التي تواجه العدالة الانتقالية:

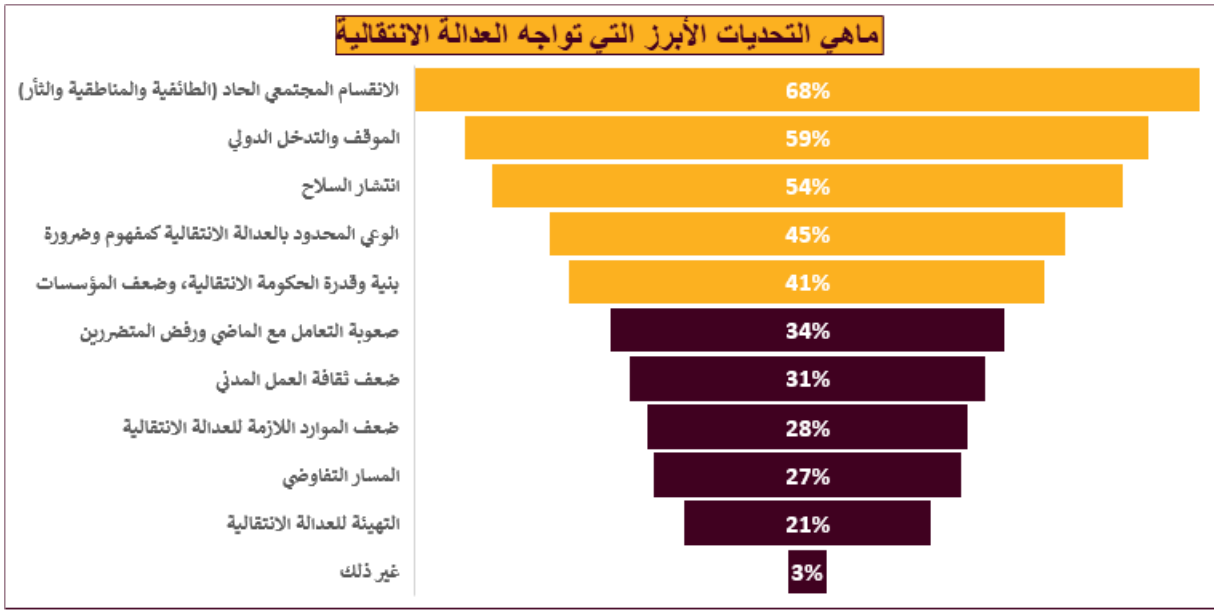


يرى 68% من العينة أن الانقسام المجتمعي الحاد هو أبرز التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية، يليه الموقف والتدخل الدولي ومن ثم انتشار السلاح، ومن هنا يبزر ضرورة وجود التشاو المجتمعي وإعادة لثم الانقسام الذي كرسه نظام الأسد لإطالة وجوده في السلطة، كما أن على الموقف الدولي أن يأخذ دور المساند للحقوق سيما حقوق الانسان المنصوص عليها في كل الأعراف الدولية، وضبط انتشار السلاح الذي يقوض الحل ويفسح المجال لاستخدام القوة اللاشرعية.

## الفرع الثاني: دور السوريين في تطبيق العدالة الانتقالية

لا يمكن التعويل على الخارج وحده أبداً في تطبيق العدالة الانتقالية وانما دوره سيكون رديف سواء للضغط لبدء هذه المرحلة من خلال عدم تعطيل مسار تطبيق العدالة الانتقالية، أو من خلال دعم المحاكم الدولية ذات الاختصاص للنظر في القضايا التي ترفع لها في حال عجز القضاء المحلي على التطبيق أو ملاحقة المجرمين.

ومن هنا يبرز دور أساسي سيكون داخلي وبنفس الوقت لا يمثل أطراف النزاع قد ينطلق من منظمات المجتمع المدني، وهو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها فهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. [16]

يستخدم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى فالشمولية totalitarianism مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني. ويقوم المجتمع المدني على أربع مقومات أساسية هي:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين
- عدم السعي للوصول إلى السلطة

إن فاعلية المجتمع المدني تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وهذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة نفسها وضبطها وتصحيح مسارها، ان وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة للمجتمع كله، يحافظ فيها المجتمع المدني على استقلاليته عن الدولة.

**ودور منظمات المجتمع المدني** سيكون في لجان الحقيقة لأنها المهمة الأصعب التي لن تستطيع المؤسسات العمل عليها وحدها سيما في السياق السوري المليء بالانتهاكات، كما يمكن الاستفادة مما تم توثيقه من قبل المنظمات الحقوقية والدولية ولجان التحقيق في الانتهاكات خصوصاً الجسيمة كالمجازر وقصف المنيين واستخدام السلاح الكيماوي وغير ذلك من الأسلحة المحرمة دولياً، وللمجتمع المدني دور في جهود التوثيق وحملات التوعية والدراسات، والأبحاث، والحشد، والمناصرة.

**لننتقل بعدها إلى ضرورة تخلي السوريين** عن القبليات المخزنة في الذاكرة والتي غالباً تحوي مغالطة التعميم فكثير من الأشخاص أصبحوا بنظر السوريين مجرمين لمجرد انتماءهم إلى طائفة أو اثنية معينة حيث تم ربط جرائم النظام أو بعض الميليشيات المسلحة بطائفة أو ديانة من يقودها، فالعدالة هي العدالة الحقيقية القائمة على الأدلة وإدانة المجرم لفعله ومحاسبته وليست مجرد عدالة نخيطها في الذهن كما نريد.

16 أصوات سورية. (2013). مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقها. تم الاسترجاع من الرابط

**ولاختصار الوقت والجهد لا بد من:**

- تحليل السياق السوري والبدء بحوارات وندوات ونقاشات حول الشكل المناسب والملائم للعدالة الانتقالية.
- توثيق الأضرار والجرائم تمهيداً للمحاسبة.
- بالإضافة لضرورة الفهم الشامل للماضي في السياق السوري ومعالجة أثاره وماذا حصل: (1963، 1966، 1970، 2000 وما بعد) عند انطلاق الثورة السورية 2011، في فترة الثورة السلمية وفترة المسلحة.
- فهم السياق العام ما قبل الثورة وما بعد انطلاقها ضرورة حتمية للتخطيط للعدالة الانتقالية.
- اتفاق السوريين على استراتيجية وطنية شاملة واضحة المعالم تحوي عناصر (قانونية واجتماعية ونفسية وسياسية واقتصادية) اللازمة لتحقيق أهدافها، يسبقها دراسة شاملة للأوضاع السائدة والإجراءات المطلوبة من خلال حوار مع أطراف المجتمع. خاصة الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن تحقيق المعايير الدولية الاساسية للعدالة الانتقالية التي نصت عليها وثائق الأمم المتحدة وهي: (كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة).

يضاف لذلك العدالة للسوريين خارج سورية حيث تم ارتكاب انتهاكات ضد السوريين في العديد من الدول التي لجأوا اليها سيما الدول العربية المجاورة كلبنان وهي عبر اتصال الجهاز الاجرامي في سورية بأفرعه في الدول المجاورة وحتى الخارجية، لذلك فإن العدالة الانتقالية لا تقتصر على ما جرى داخل سورية وحسب وانما يجب أن تتوسع لما جرى بحث السوريين في الخارج فقط لكونهم سوريين.

## ومن ضمن عينة البحث كانت النظرة لإجراءات العدالة الانتقالية:

### 1. مدى التأييد لإجراء حوار وطني حول المشكلات الإثنية والدينية والوطنية والتاريخية والوصول لحلول لها:

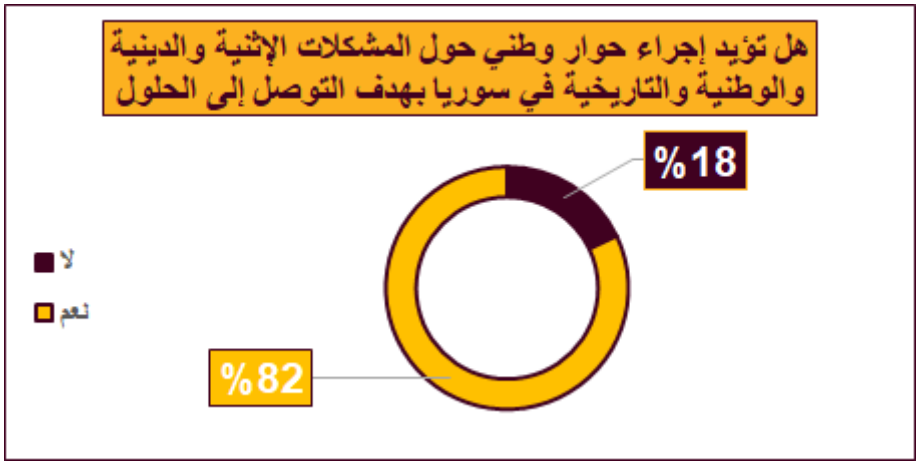


والنتيجة توضح أن النسبة العظمى تؤيد الحوار الوطني لحل المشكلات بأنواعها، لأن وجهات النظر الفئوية ستبقى متباينة حتى توضع على طاولة الحوار الحقيقي الذي يحترم حقوق الجميع.

## 2. تأييد الالتزام بحقوق الانسان في صياغة مسودة قوانيين البلاد الجديدة ودستور البلاد:

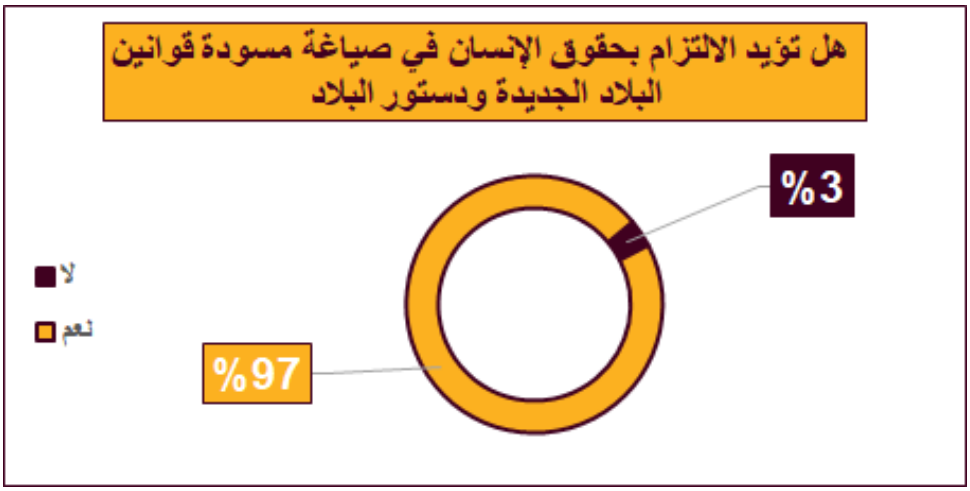


والنتيجة توضح تأييد الالتزام بحقوق الانسان لمنع تكرار الانتهاكات الجسمية، وذلك في صياغة مسودة قوانين البلاد ودستورها الجديد.

## 3. الموافقة على منح العفو لمرتكبي الانتهاكات في حال شاركوا بنزاهة في لجان الحقائق:

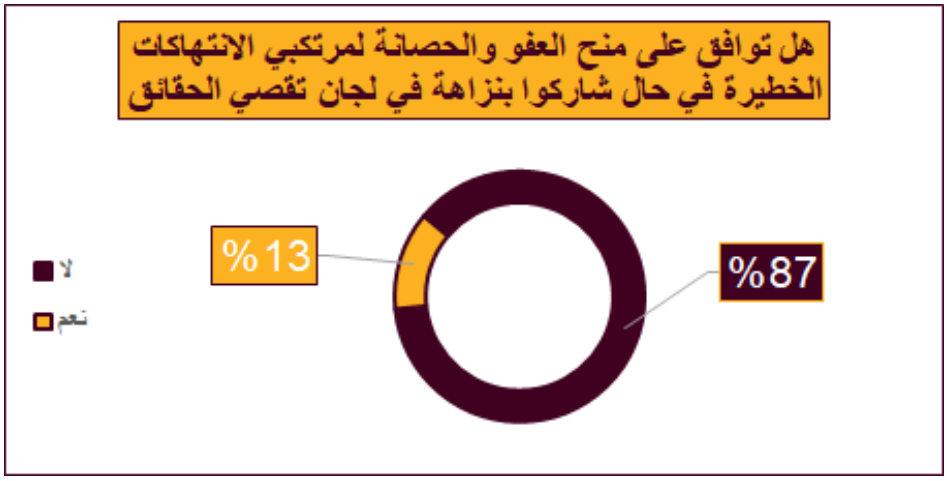


تميل النسبة العظمى بواقع 83% لعدم العفو عن الانتهاكات الخطيرة، حتى لو شارك أصحابها في لجان تقصي الحقائق وتضع أن العدالة يجب ان تطبق منعاً لتكرار الجرائم ورأباً للألم الذي ولدته هذه الانتهاكات، مع أن كلمة العفو غالباً ما تجعل الناس ينحون نحوه، ولكن الدراسة أثبتت التمسك بتطبيق العدالة القضائية، وتقديم البعد القضائي كأولوية.

## 4. المحاكم الأكثر فاعلية:

يفقد أغلب السوريين الثقة بالمحاكم المحلية التي لها تاريخ طويل في عدم النزاهة والفساد لذلك نرى أن الغالبية أيدوا المحاكم المختلطة أو المحاكم الدولية و14% فقط أيدوا المحاكم المحلية لتطبيق العدالة الانتقالية ببعدها الجنائي وهذا يضعنا أمام تحدي بناء المؤسسة القضائية بشكل فاعل لتطبيق العدالة الانتقالية.

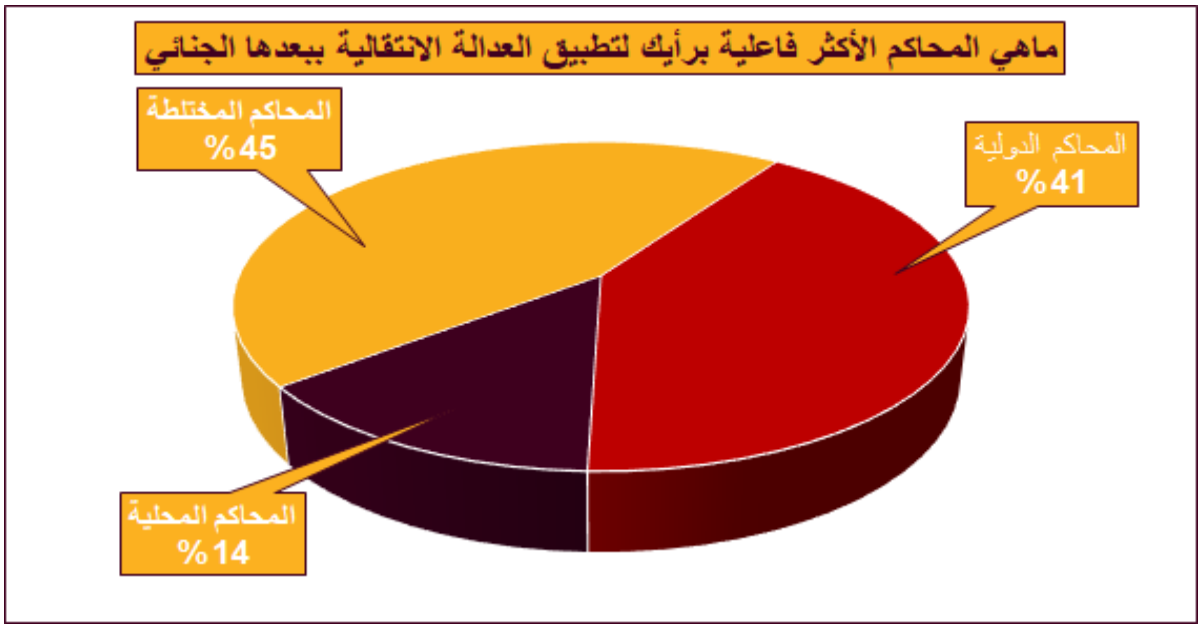


### 5. المسؤول عن انطلاق الصراع المسلح في سورية:

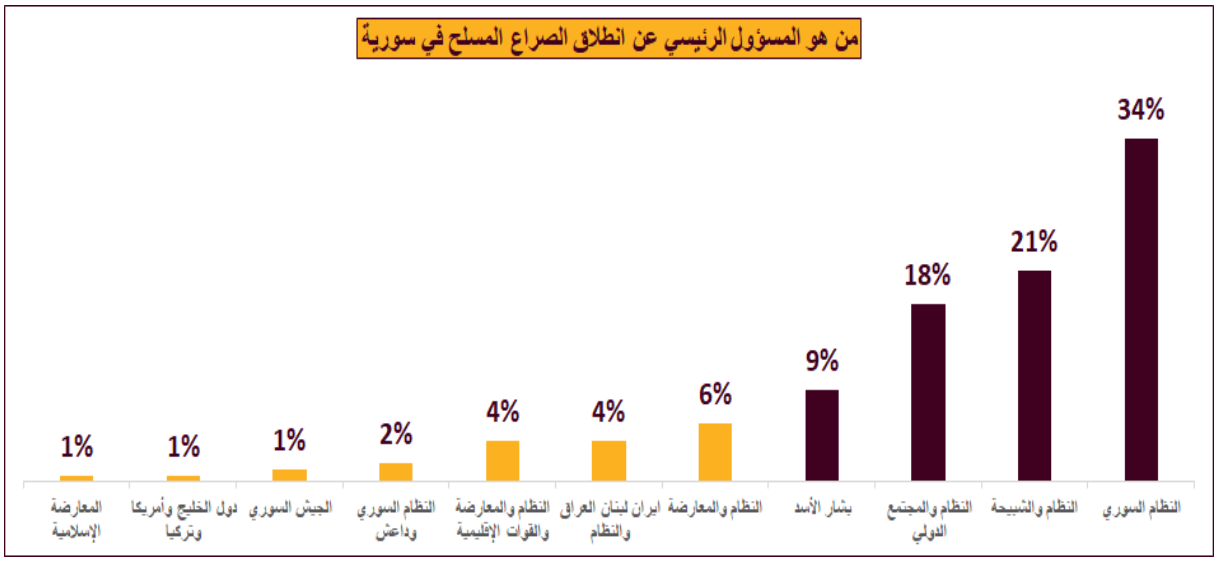


الغالبية يرون أن النظام هو المسؤول بشكل أساسي أو مع الشبيحة أو بسبب رأس النظام أو تراخي المجتمع الدولي، ثم تحل باقي الاعتبارات بنسب قليلة.

- يبقى التدخل الخارجي والاطماع الدولية هي أكبر عائق في تحقيق العدالة واطلالة عمر الحرب.
- هناك عدة عوامل تؤثر في العدالة الانتقالية سلباً أو ايجاباً وأحدها مصالح الدول الاقليمية والعالمية التي تقف أو تتعارض مع النظام القائم.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

## 6. دور منظمات المجتمع المدني:

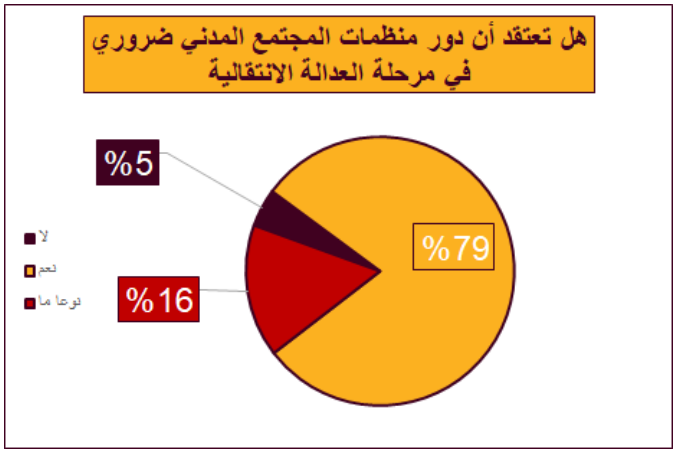


يرى الغالبية بنسبة 79% أن دور منظمات المجتمع المدني مهم، وهذا يعكس مدى الحاجة لها في التوثيق والإجراءات الشبه قضائية وغير القضائية سيما في لجان الحقائق والتوثيق وتعميم مفاهيم العدالة الانتقالية والتوعية بها.

## 7. الجهة الأبرز في ارتكاب الانتهاكات:

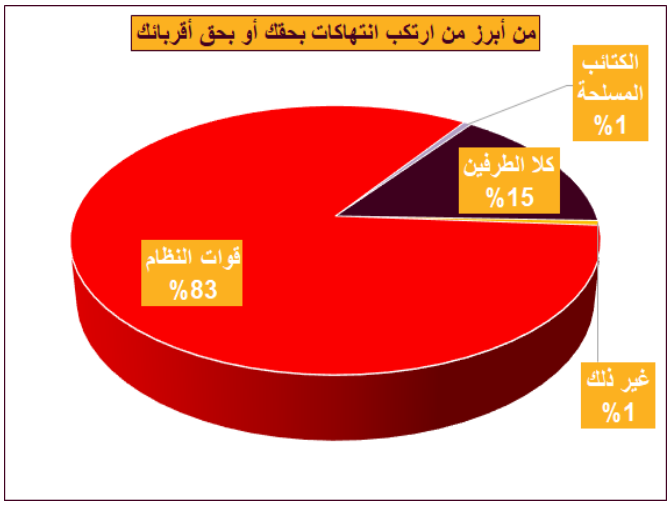


شكلت قوات النظام الجهة الأبرز التي ارتكب الانتهاكات بنسبة 83%، في حين يرى 15% أن كلا الطرفين قد مارس الانتهاكات و1% تتوجه ان الفصائل المسلحة هي المسؤولة وحدها.

## 8. ما هو الضروري من آليات العدالة الانتقالية:

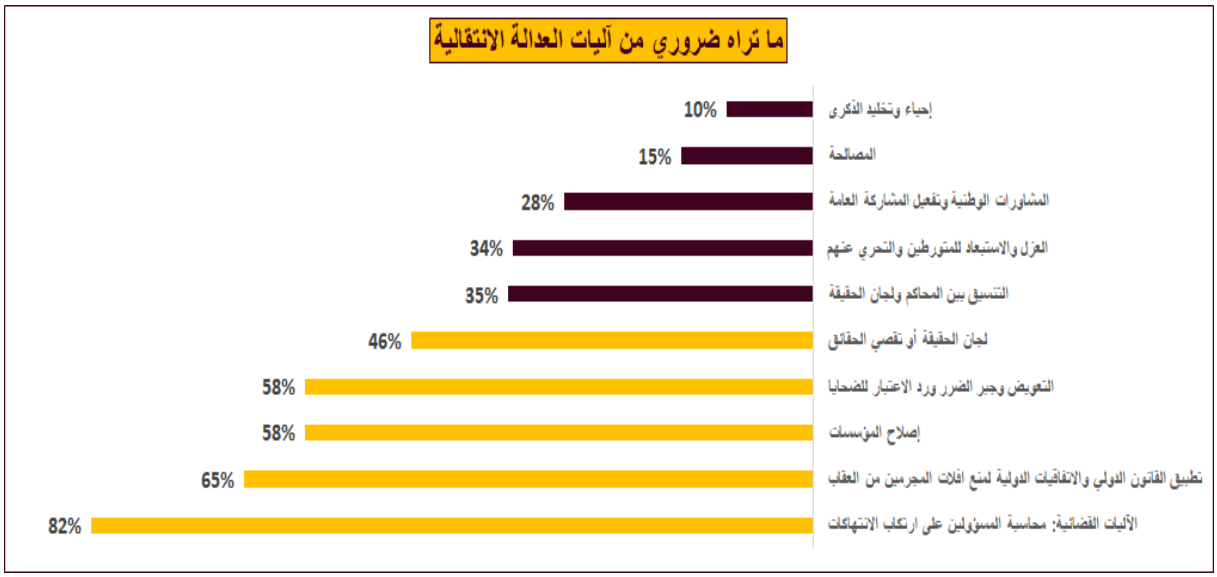

يتجه الغالبية نحو الآليات القضائية بنسبة 82% تليها منع الإفلات من العقاب بتطبيق القانون الدولي ثم اصلاح المؤسسات وجبر الضرر، ليكون المحور القضائي ومحاسبة الجناة هو في مقدمة الاليات المهمة ضمن العدالة الانتقالية وهذا يعكس من جديد مدى حجم الانتهاكات وعدم رغبة السوريين في تكراره أو ان تمضي دون حساب.

## 9. مسؤولية بدء الحرب:

ترى الغالبية العظمى وبـ 94% أن النظام هو المسؤول عن بدء الحرب في حين تتوزع نسب أقل من 15% بين مسؤولية المعارضة والقوات الإقليمية والدولية.

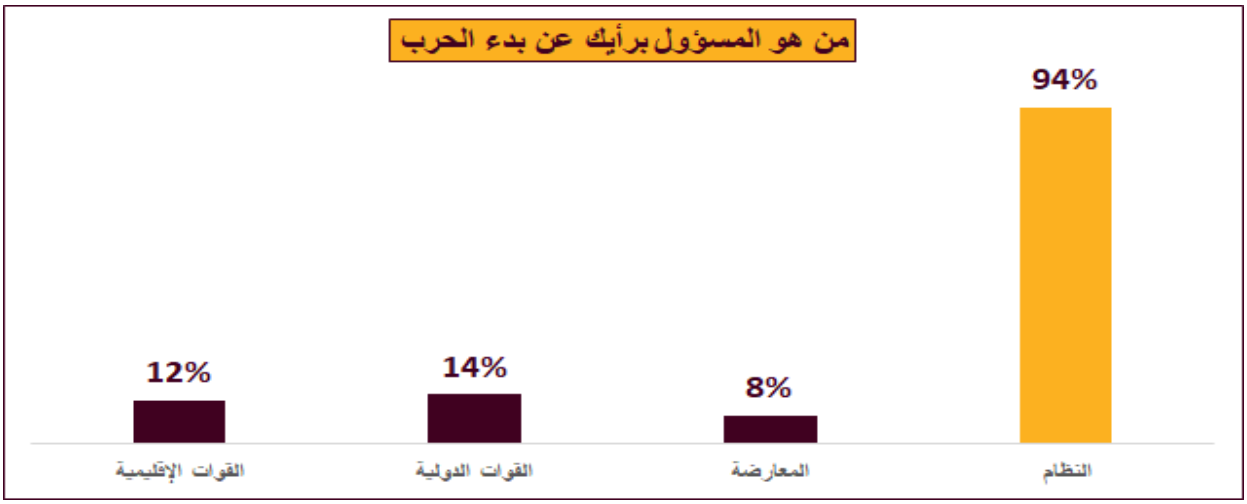


## 10. مسؤولية بقاء النزاع مستمراً:

يرى 69% من العينة أن النظام هو المسؤول عن استمرار النزاع يليه القوات الدولية ثم الإقليمية ثم المعارضة، وهذا يعكس أن الموقف الدولي والإقليمي لم يكن منصف أو يسير نحو انهاء النزاع الذي ولده النظام السوري بما فعله من انتهاكات على كافة الأصعدة.

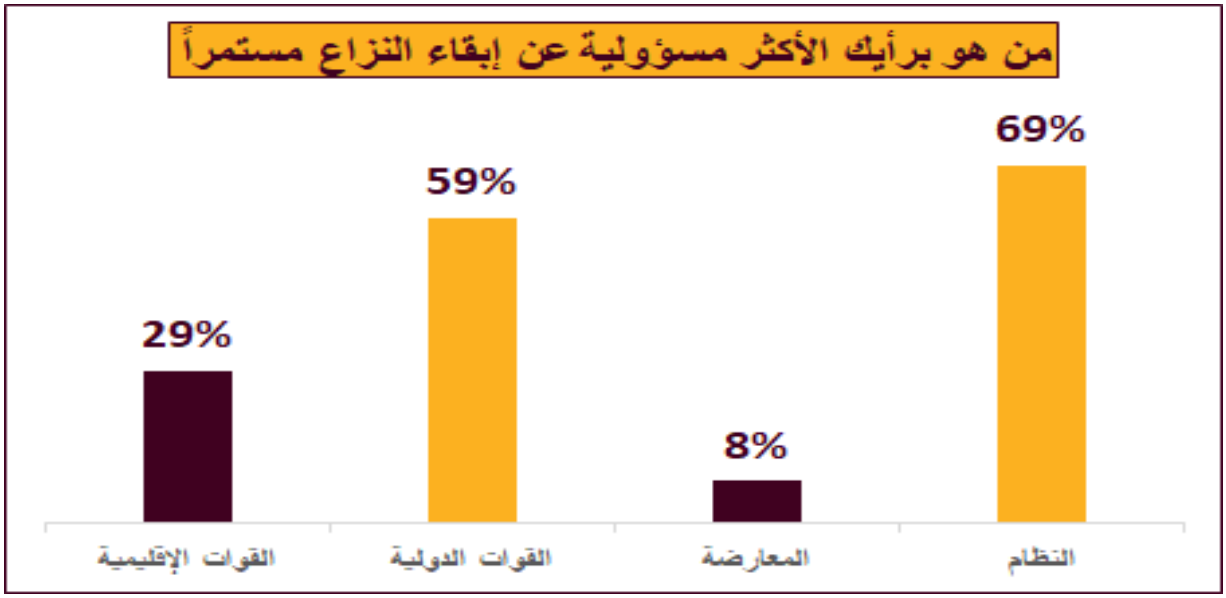

## 11. المشكلة الأكبر التي تواجه سورية وينبغي معالجتها:

النظام السوري ورأسه كانا على قمة المشاكل بنسبة تتجاوز 70% من رأي العينة جاء بعدها التشريد والقصف، والقتال، والقتل، والعنف.

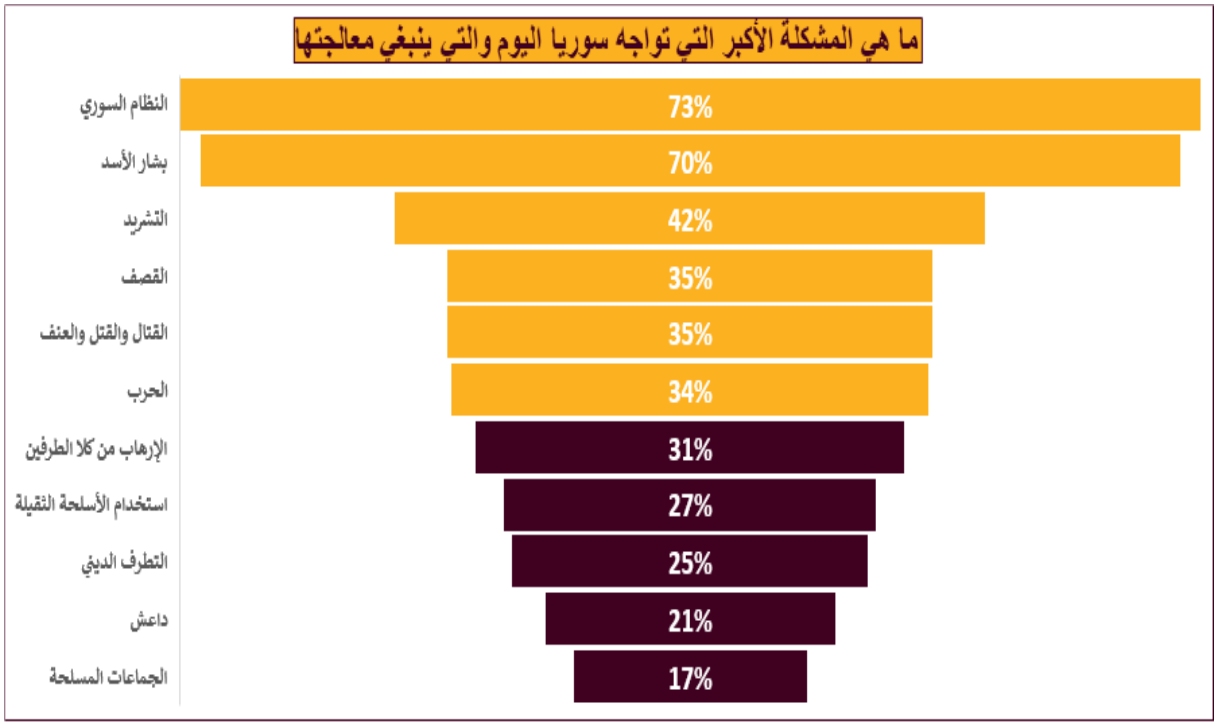


- لم يعد السوريين يثقون بالمفاهيم أيا كانت ما دام واقعهم مختلف وأيا مفهوم يتم تمريره للمصالحة مع النظام السوري لن يلق ترحيبا ولو زين بالمفاهيم التي تنادي للتسامح، والعدالة تكون بالقضاء على الجناة وليس بالتسامح معهم درء لشرهم لذلك فإن تطبيق مفاهيم مزينة له أثر عكسي، ولا أظن أن شخصا لديه من العقلانية 1 ٪ سيسعى الي للمصالحة مع من قتل اباه أو أخاه أو اصدقاؤه بشار الأسد، والشبيحة كانوا داعمين لنظام غاشم واستئصال النظام الحالي والقضاء بنفس الوقت على بشار وشبيحته هو الحل لأي خطوات مستقبليه وبدون ذلك لا معنى للعدالة الانتقالية.
- اعتقد أنه أكثر نقطة مهمة لتحقيق هذه الخطوة هي معالجة مشكلة وجود النظام السوري المجرم بكافة أركانه وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات المسلحة المرتزقة والتي تقوم بانتهاكات ارهابية والاتجاه باتجاه حراك وطني شعبي وانتخابات حرة نزيهة يتولى فيها أفراد من كل الأطراف الوطنية السورية وألا يتم إهمال أي طائفة كانت ومهما كانت درجة العداوة بين الأطراف لأن هذا هو السبيل لإنهاء صراع ملأ قلوب السوريين حقد وأسى ودمر النسيج السوري. بالتأكيد هو أمر صعب لكنه يمكن أن يكون سهل إذا اكتسب شرعية القوانين الدولية والالتزام بحقوق الانسان ومحاسبة المجرمين دون تساهل.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

## 12. ما يمكن أن يساهم في إنهاء الحرب:

المحاكمة لمن تقع عليهم المسؤولية بنسبة 72% ومن ثم الانتخابات الحرة والعادلة بنسبة 65% وهذا يعكس أن المحاسبة والانتقال السياسي على رأس أولويات السوريين نحو السلام.

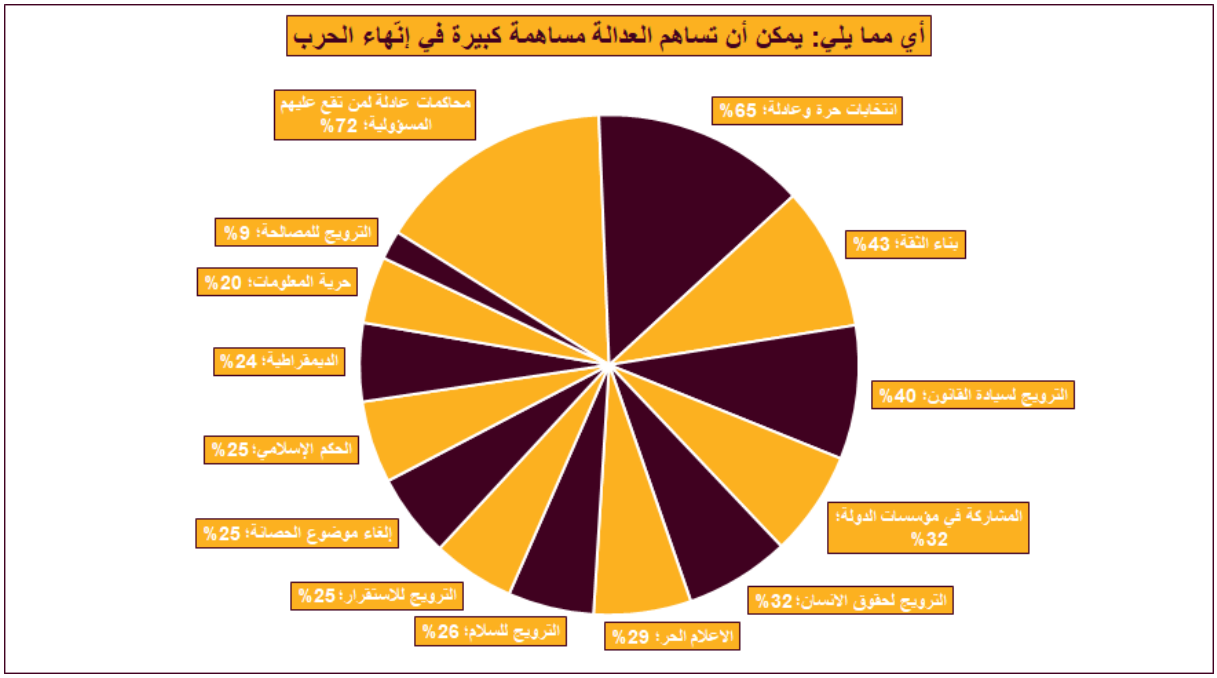


## 13. السجلات المهمة:

السجناء والمفقودين والجرائم كانت الأبرز وهي من جديد تعكس حجم الانتهاكات وعدد المظلومين، والخطوة الأولى في الانتقال لتأتي بعدها أمور السجلات المدنية والملكية والاضرار المادية.

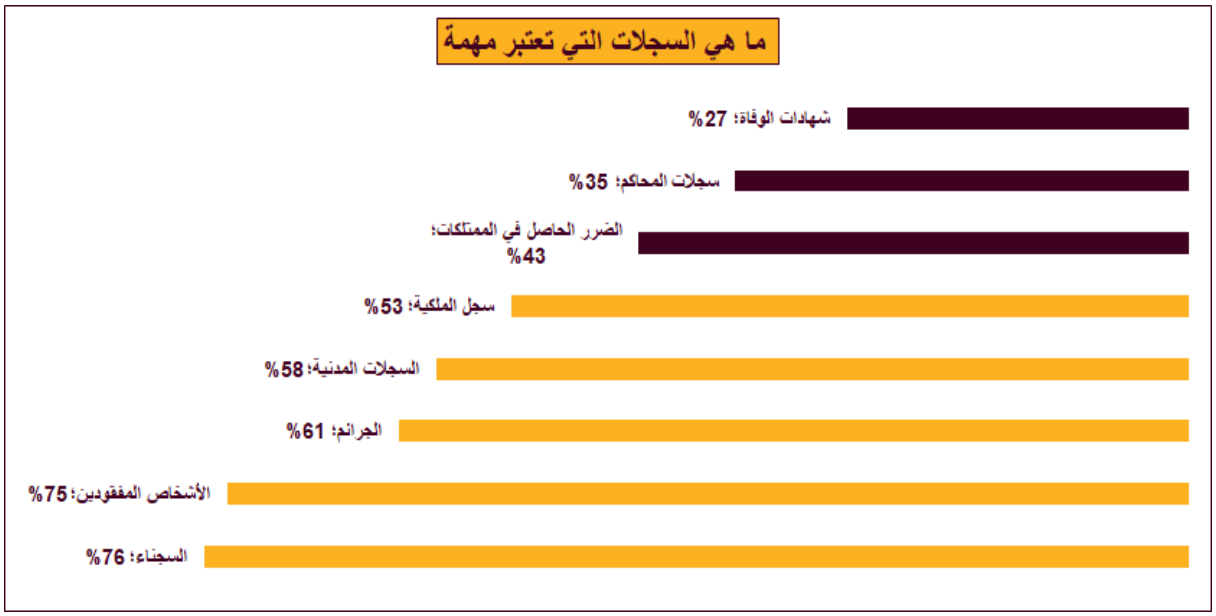

- لا اعتقد بوجود اشخاص ظُلموا وعانوا وتعرضوا للإساءة أكثر ممن هم في المعتقلات.
- لا يمكن لأي جهة من غير الذين تعرضوا للضرر بكل أشكاله وأبعاده أن تكون هي المعبرة عن الحوار والمراقبة وتطبيق القانون والمشاركة في إصلاح القانون والمؤسسة أو حتى قبول الاعتذار أو التعويض من أجل أن نضمن حدوث بوادر عدالة انتقالية، وإلا مع مصادرة القرار من هذه الفئة العظيمة العدد والضرر وانتشار السلاح وبقاء المتسببين فالنتائج للعواقب كارثية.

من الإجابات الواردة في الاستبانة

## 14. التعامل مع مراكز التوثيق:

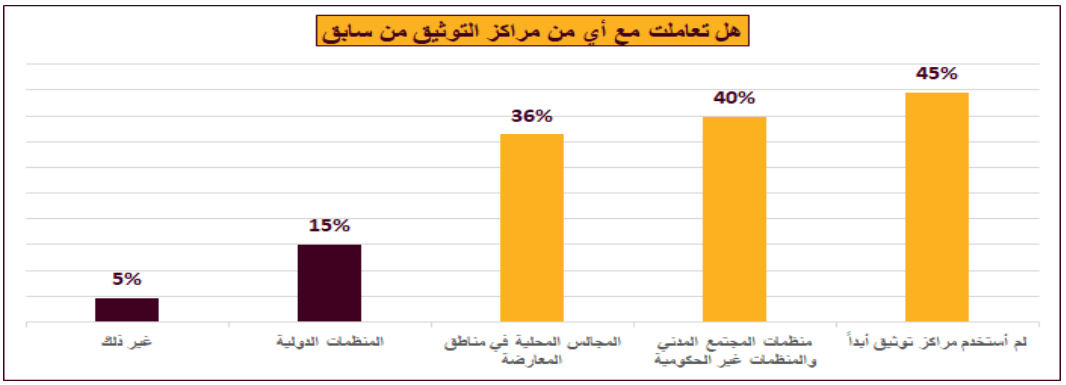


الغالبية لم يستخدموا مراكز توثيق وقلة اعتمدوا على المنظمات الدولية وهذا يسلط الضوء على ضرورة لجان الحقيقة والتوثيق في رحلة العدالة الانتقالية.

## 15. مهم جداً لتحقيق السلام الدائم:

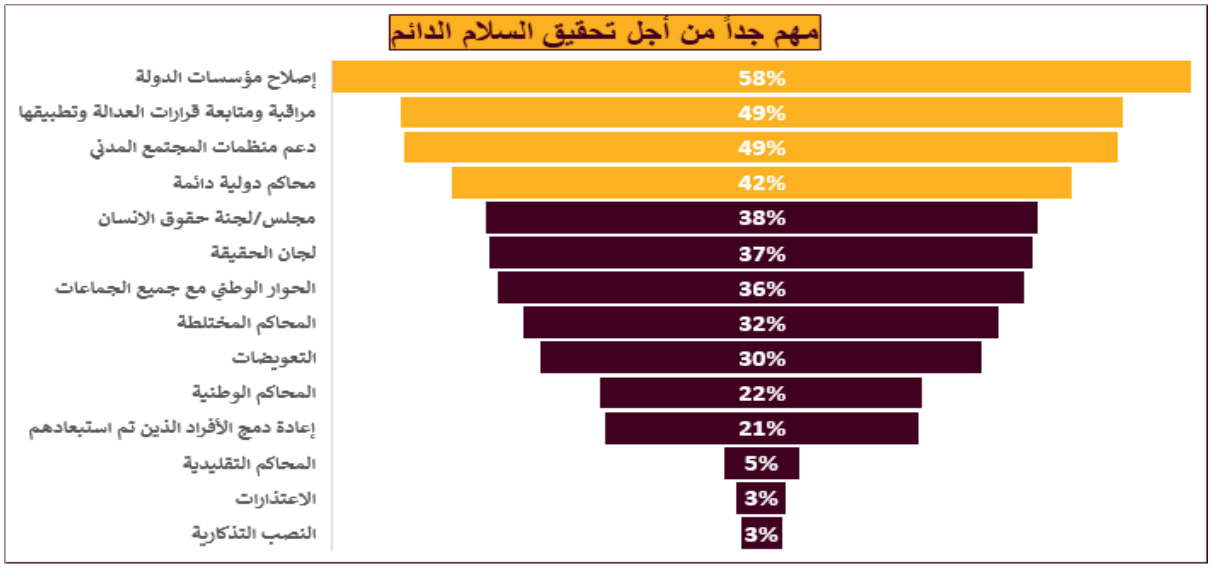


إصلاح المؤسسات وتطبيق العدالة ودعم منظمات المجتمع المدني كانت الأبرز في الأهمية من أجل السلام الدائم الذي يطمح له السوريون بعد مرحلة العدالة الانتقالية.

## الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على النتائج السابقة تبرز التوصيات والاستنتاجات التالية:

1. تبادل معلومات التوثيق بين المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وتكوين سجل تراكمي بهذه الانتهاكات، بعد مقاطعتها.
2. القيام بحملات حشد ومناصرة تخص قضايا الضحايا كالمفقودين والمختفين قسراً والمعتقلين وجرائم التعذيب ومصادرة الممتلكات والاعتداء الجنسي.
3. تسليط الضوء على الحالات الخاصة لأبرز هذه الانتهاكات لتكوين صورة عن الجرائم للمجتمع الدولي والذاكرة.
4. وضع ملف المفقودين والمعتقلين كأولوية في كل المحافل الدولية.
5. انشاء لجنة تنسيق ومتابعة لمرحلة العدالة الانتقالية وبدء عملها من اللحظة.
6. العمل على انشاء محكمة دولية خاصة بالانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان التي جرت في سورية وملاحقة الجناة.
7. بناء قاعدة توثيق للانتهاكات في سورية تتاح للجان الادخال فيها وكذلك اتاحة قسم لكل أفرد المجتمع ليصار لاحقا إلى متابعة ادخال الافراد والتحقق منها.
8. نشر التقارير الشهرية والاسبوعية عن الانتهاكات التي تمارس من كل الأطراف حتى اللحظة وتوثيقها.
9. نشر احصائيات شاملة عن عدد الضحايا والمفقودين والمعتقلين وحجم الخسائر في الممتلكات.
10. بناء خارطة جغرافية واسمية للقوى المسيطرة على الأرض وتفاصيل عنها.
11. اجراء توعية وتدريبات وندوات وجلسات نقاش في مواضيع العدالة الانتقالية، وتفعيل دور المجتمع المدني.
12. التوعية بمفاهيم المواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية وحكم القانون.
13. تكوين هيئات حقوقية من القضاة والمحامين للبدء بصياغة نظام المحاكم، وتقييم قدرة المحاكم المحلية.
14. انشاء سجلات نفوس وسجلات عقارية توثق المكون البشري والاملاك منعاً لضياع المعلومات.
15. جمع كافة الأدلة في الاعتداءات الكيماوية ونسخ عن التقارير الدولية ذات الصلة.
16. تأمين الموارد والتمويل اللازم للأنشطة التي ستتم وفق خطة العدالة الانتقالية.
17. تفعيل الملاحقات الدولية الجنائية لمرتكبي الجرائم الذين هم الان خارج سورية عبر الادعاء عليهم في محاكم البلدان التي يتواجدون فيها.
18. الإصرار على ان أي خطة حل سياسي يجب أن تكفل محاسبة الجناة ومنع الإفلات من العقاب.
19. اشراك المجتمع المحلي في العملية بأوسع نطاق ممكن ومن كافة الاطياف.
20. تعميم مبدأ سيادة القانون والخروج من تطبيق الاحكام المناطقية وتوحيد السياسات.
21. ابراز اللاعنف كوسيلة لحل معضلات المرحلة ما دام ذلك ممكناً، ووسيلة ممكنة للتغير.
22. ابراز دور الدين الإيجابي في هذه المرحلة وضرورته.
23. تفعيل الحركات المدنية السلمية.
24. الحل السوري الحقيقي حل داخلي ويُرسم من قبل أبناء هذا الوطن الذين لم يتورطوا بأي انتهاكات.
25. اصلاح القطاع الأمني والجيش أمر هام يكفل عدم التكرار الانتهاكات.
26. كف وسائل الاعلام عن تزييف الحقائق وإبراز مصلحة المجتمع والوطن اولاً.
27. المرتكب الأكبر للجرائم هو النظام السوري بنسبة تفوق 90% من هذه الانتهاكات.

28. الطريق للعدالة الانتقالية يتم بتطبيق الاليات القضائية وغير القضائية والاقتصار على أحدهما دون الاخر لن يجدي.
29. رفع ادعاءات على الدول التي شاركت في قتل المدنيين كالروس الذين استهدف طيرانهم الالاف من الأبرياء، وطلب تعويضات واعتذارات رسمية.
30. النظام السوري حالياً عبارة عن عصابات مسيطرة ولا يمت لكلمة نظام بصلة بالمعنى الحقيقي.
31. الانتهاكات التي تمارسها باقي الأطراف كفصائل المعارضة أو الإدارة الذاتية تعتبر انتهاكات ولو لم ترق لجرائم النظام السوري.
32. وجود بشار الأسد في السلطة لن يتيح أي خطوة في الانتقال السلمي أو تطبيق العدالة الانتقالية، لأن المجرم يُعاقب ولا يُكافئ.
33. حفظ الأرشيف الحالي من الضياع بإجراء نسخ له بكافة الاشكال، وتوثيقه لدى مراجع دولية معتبرة.
34. انسحاب القوات الدولية من كافة الأراضي السورية بعد تعافي قوات الجيش والأمن والشرطة، مع بقاء لجان مراقبة دولية لفترة متوسطة الأمد.
35. توثيق الانتهاكات التي حدثت في بلاد اللجوء.
36. أي حل سياسي للصراع السوري لا يتضمن عملية مساءلة لجميع الاطراف الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومقاضاة المسؤولين عنها، لا فائدة منه.
37. حق الشعب السوري في العدالة والمحاسبة لا يمكن شراؤه وبيعه من قبل المجتمع الدولي في سبيل السلام. ولا يمكن فرض أي اتفاق على ضحايا جرائم الحرب وأسرهم رغما عنهم.
38. أن عملية الانتقال لا يمكن أن تكون ناجحة عندما لا تقوم على أساس محاسبة مجرمي الحرب.
39. الوضع السوري ليس مجرد صراع مسلحٍ فقط، وانما جملة من الحقوق والحريات المسلوبة.
40. وقف اتخاذ الدين كمنطلق لتنفيذ الانتهاكات، والدين براء من ذلك.
41. لمكافحة الإرهاب يجب توفير حل سياسي يوفر العدالة والحقوق وهو المقياس الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يدعمه.
42. التضحيات التي قدمها السوريين يجب أن تؤدي إلى بناء نظام متكامل يقوم على الحرية والكرامة والعدالة والمساواة بالمواطنة، بما يليق بحجم هذه التضحيات.
43. كل حل سياسي لا يضمن محاسبة مرتكبي الانتهاكات من خلال محاكم عادلة وإصلاح المؤسسات وتعويض الضحايا وتخليد ذكراهم من خلال برنامج متكامل للعدالة الانتقالية لن يؤدي إلى عملية سياسية ناجحة من شأنها تأمين الاستقرار والأمن لسوريا ودول جوارها.
44. مشاركة المجتمع الدولي والمنظمات العاملة في عمليات جبر الضرر، لان حجم الاضرار هائل.
45. تأسيس موقع رسمي ومعتمد للعدالة الانتقالية يتم نشر عليه كامل البيانات التي يجب تعميمها سواء في موضوع التوعية أو التوثيق أو خطوات العدالة.
46. تعميم وسائل تواصل رسمية لجهات التوثيق الرسمية.
47. الاطلاع على تجارب الدول السابقة في العدالة الانتقالية، وأبرز التحديات وأسباب الفشل التي واجهت هذه التجارب مع إمكانية الاستعانة بخبراء مطلعين على هذه التجارب للاستفادة منها في تطبيق العدالة الانتقالية في السياق السوري، سيما العربية منها أو القريبة من السياق السوري.

48. كسر حاجز الخوف والصمت المتعلق بالانتهاكات وتصحيح النظرة المجتمعية الخاطئة للضحايا وكأن ما حصل معهم هو ذنبهم أو لهم ذنب فيه، وإنما ذنب الجناة وحدهم.
49. تعزيز العلاقة بين المدنيين والعسكريين
50. وقف تجنيد الأطفال، وتأسيس سليم للمناهج التعليمية.
51. تشكيل لجنة تحضيرية للعدالة الانتقالية بشكل فوري لتقوم بصياغة استراتيجية للعدالة الانتقالية والبدء بتنفيذها والتخطيط لحماية السجلات والوثائق والبدء بالتواصل مع الشعب السوري للعمل على تفادي الهجمات الانتقامية وزيادة الوعي بآليات العدالة الانتقالية ورصد الاهتمام الدولي والنظر في إطارات العمل المناسبة لتنسيق ودمج آليات العدالة الانتقالية المتعددة وإعداد الكوادر ليعملوا في مؤسساتها.
52. منح العفو المشروط والفحص والتدقيق فيه بدلاً من منح عفو عام.
53. العدالة الانتقالية تحتاج نظام حكم انتقالي ممثل لكافة نسيج المجتمع السوري وغير متورط بأي انتهاكات سابقة بكل أشكالها.
54. سياسة عفا الله عما مضى وتكريسها للإفلات من العقاب غير مجدية وستعود الانتهاكات للواجهة كمبرر للإفلات من العقاب.
55. الانتصار العسكري ليس مبرر للإفلات من العقاب.
56. على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته بعدم السماح للمنتصر عسكرياً أن يفرض إرادته السياسية والقضائية.
57. لا سورية مستقرة طالما مملكة الخوف والرعب موجودة.
58. النظر في المناهج التعليمية وإعادة تقيمها خصوصاً في الأجزاء التي تمجد السلطة وتتعصب لها، أو تنال من نسيج المجتمع السوري وتعمل على تفككه.
59. يجب أن تسبق العادلة الانتقالية سلسة مشاورات طويلة وفعالة بشكل يتم فيه تمثيل جميع المواطنين.
60. يجب تسبيق بعض القضايا على غيرها ومنها ضمان عودة النازحين والمهجرين واللاجئين الامنة وتحديد مصير المفقودين وإطلاق سراح المعتقلين، وهي أشياء يجب أن تسبق حتى العدالة الجنائية وتقصي الحقائق بحكم أنها قد تكون طويلة الأمد.
61. عدالة المنتصر ليست حلاً ولن تكون، والماضي لا يمكن طيه دون عدالة حقيقية.
62. تمثل العدالة الانتقالية طريقاً وحيداً لإحقاق الحق ولئم التفكك المجتمعي والانتقال إلى سورية متحضرة سورية المستقبل.

## الخاتمة:

لا بد للسورين من فهم واقعهم الحالي وكذلك فهمهم للعدالة الانتقالية وتحديد الهدف منها والعمل على تحقيقها، فالجرائم لن تكون حلاً ولن تمضي بلا حساب، فوقفها هو الطريقة الأولى لتحقيق العدل ومن ثم محاسبة مرتكبيها ومن ثم بناء المجتمع السليم البعيد عن تجاوزات الماضي والواعي كفاية لمنع تكرارها وإيقاف كل من سيكون جزء من هذه الانتهاكات أو أداة لتكرار الماضي المؤلم.

العدالة الانتقالية هي الخطوة الأولى المطلوبة لاستقرار سورية حرة كريمة وجبر ضرر الشعب ومحاسبة المسؤولين.

العدالة لا بد أن تقوم لذلك ان نعمل لأجلها الان أفضل من أن تبقى امامنا بسنوات دون ان نطالها ونبقى في دوامة الفوضى والاستبداد التي تولد الطغاة والجرائم.

العدالة الانتقالية هي الخطوة الأساسية لكسر سلسة الانتهاكات والعنف وبدء مسيرة المجتمع السوري للانتقال إلى مرحلة إعادة بناء نفسه بعيداً عن أخطاء الماضي وتجنب تكرارها، وهي الخطوة الأولى في بناء سورية الجديدة التي تحاكي طموحات الشعب وتوفر له مستقبله الكريم.

إن تحقيق العدالة الانتقالية هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة والإنصاف للضحايا وبنفس الوقت يفتح الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية، التي بدونها ستكون سورية عرضةً لمزيد من الاحتراق وإراقة الدماء والتي سيقف وراءها الانتقام بكل تأكيد.

قبل البدء بمراحل العدالة الانتقالية لا بد من وقف الحرب والانتهاكات.

سورية الغد تبدأ عندما يحل السلام وحتى يحل السلام لا بد من قيام العدل وحتى يقول العدل لا بد من عدالة انتقالية تخطو بالسورين نحو مستقبلهم الذي يحلمون به ليعيشوه واقعاً.

والحل لسورية هو ما سيقوم به السوريين بمساندة أصدقاء الشعب السوري الحقيقين وليس ما سيفرضه الخارج، ودوامة العنف لن تنتهي دون المساءلة والمحاسبة وجبر الضرر، والعفو والغفران من سمات الشعب السوري يمكن أن تكون عنوان لكثير من المحاسبة عند إظهار ما يوازي هذا الغفران.

سورية بشعبها وليست بنظام مستبد أو أشخاص تهكموا بمصير أبناءها، وعلى القرار والمبادرة أن تعود لهذا الشعب حتى تنهض سورية من جديد ببعدها الوطني الحقيقي.

**فهل يستطيع السوريون أن يسلكوا هذا المسار المعقد ليحققوا السلام الحقيقي؟!**

الآن احصل على سبعة ملايين وخمسمائة ألف صوت لتعلن أن اثنان واثنان يساوي خمسة، أو أن الخط المستقيم أطول طريق، أو أن الكل أصغر من جزئه، اجعل ثمانية ملايين، عشرة ملايين يوافقون على ذلك، لن تتقدم بهذا خطوة واحدة ... فيكتور هوجو.

"وفي الختام، أسأل الله الذي أعانني على هذه الدراسة، أن يجعلها محل القبول، وأن يُلهِم الدارسين لتغطية الجوانب الأخرى من (العدالة الانتقالية في المستقبل السوري المسار المعقد لسلام حقيقي) ، كما أنني أسأله الهدى والتوفيق والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير."

## قائمة المراجع:


1. الأمم المتحدة. (2010). نهج الأمم المتحدة في العدالة لانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط
2. مرزوق، محسن. (2012). لا عدالة انتقالية دون مسار ديمقراطي حقيقي. تم الاسترجاع من الرابط
3. مؤسسة دولتي ولا سلام دون عدالة. (2014). العدالة الانتقالية في سورية. تم الاسترجاع من الرابط
4. الهيئة الوطنية السورية. (2021). العدالة الانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط
5. الأمم المتحدة. (2014). العدالة الانتقالية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. تم الاسترجاع من الرابط
6. الشيخ، عبد القادر. (2020). العدالة الجنائية واحتمالاتها في ضوء مبادئ العدالة الانتقالية. ماري للأبحاث. تم الاسترجاع من الرابط
7. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (2021). ماهي العدالة الانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط
8. مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية. (2015) العدالة الانتقالية من منظور الملاحقات الجنائية. تم الاسترجاع من الرابط
9. المبروكي، محمد. (2015) العدالة الانتقالية في الاسلام. تم الاسترجاع من الرابط
10. منظمة مع العدالة. (2018) العدالة الانتقالية في سورية المسار والمآل. تم الاسترجاع من الرابط
11. أصوات سورية. (2013). مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني بتطبيقها. تم الاسترجاع من الرابط
12. رابط مجلد المراجع كاملاً – وأدناه للوصل المباشر لروابط المراجع.


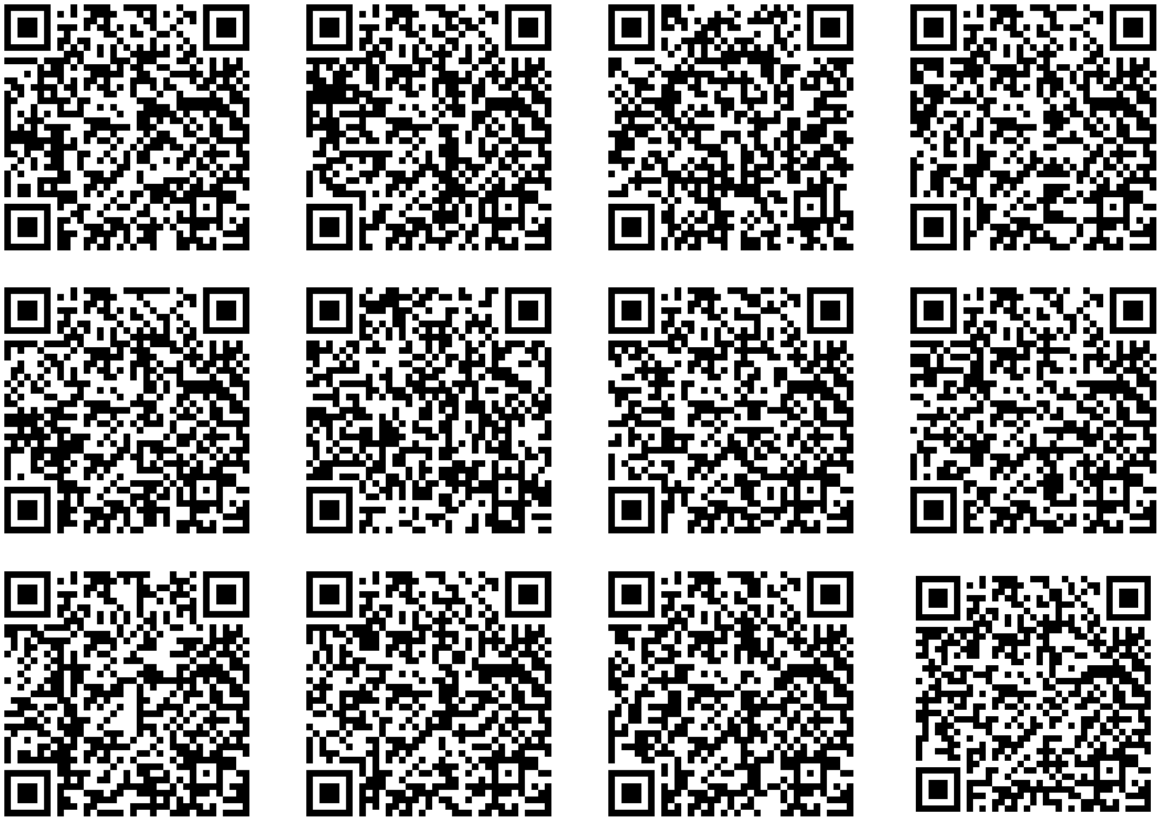

قائمة الجداول:

| نسب مكونات الشعب السوري قبل الثورة | | النسبة التقريبية | |
|---|---|---|---|
| مـ | القومية - الدينية - المذهبية | من | إلى |
| 1 | عرب سنة | 63% | 75% |
| 2 | مسيحيون عرب - سريان- آشوريون | 6% | 10% |
| 3 | عرب علويون | 11% | 12% |
| 4 | عرب دروز | 2% | 3% |
| 5 | أكراد | 10% | 12% |
| 6 | تركمان | 6% | 8% |
| 7 | أرمن | 0.50% | |
| 8 | اسماعيليون | 0.50% | 1% |
| 9 | شيعة جعفرية | 0.30% | |
| 10 | غجر وقوميات أخرى | 1% | |

| التعداد السكاني قبل الثورة | | |
|---|---|---|
| مـ | المحافظة | العدد |
| 1 | حلب | 6,230,500 |
| 2 | حمص | 2,231,000 |
| 3 | حماه | 2,197,500 |
| 4 | إدلب | 2,171,500 |
| 5 | ريف دمشق | 1,859,500 |
| 6 | دمشق | 1,826,000 |
| 7 | دير الزور | 1,781,500 |
| 8 | الحسكة | 1,680,000 |
| 9 | اللاذقية | 1,262,000 |
| 10 | درعا | 1,182,500 |
| 11 | الرقة | 1,059,000 |
| 12 | طرطوس | 978,000 |
| 13 | السويداء | 497,000 |
| 14 | القنيطرة | 510,000 |
| **المجموع** | | **25,466,000** |

| توزع اللاجئين السوريين حول العالم تقريباً | | قرابة 130 بلد مستضيف |
|---|---|---|
| مـ | الدولة | العدد |
| 1 | تركيا | 3,660,000 |
| 2 | العراق | 250,000 |
| 3 | الأردن | 665,000 |
| 5 | لبنان | 866,000 |
| 4 | مصر | 131,000 |
| 16 | السودان | 100,000 |
| 6 | اليونان | 80,500 |
| 7 | بلغاريا | 23,000 |
| 8 | هنغاريا | 78,000 |
| 9 | ألمانيا | 675,000 |
| 10 | النمسا | 58,000 |
| 11 | فرنسا | 27,500 |
| 12 | بلجيكا | 28,500 |
| 13 | هولندا | 47,500 |
| 14 | السويد | 128,000 |
| 15 | دنمارك | 22,000 |
| 17 | جنوب أفريقيا | 31,000 |
| 18 | كندا | 55,000 |
| 19 | أمريكا | 21,000 |
| 20 | دول مختلفة | 83,000 |
| المجموع | | **7,030,000** |

**الملاحق:**

خريطة السيطرة العسكرية: رابط الخريطة

خريطة نقاط القوى الخارجية: رابط الخريطة

خريطة الهجمات الكيماوية: رابط الخريطة

سكان الداخل ومناطق السيطرة: رابط الاحصائية

سكان الداخل والخارج ومناطق السيطرة: رابط الاحصائية

جداول محتويات وملفات إضافية: رابط المجلد

رابط استبيان الدراسة: رابط الاستبيان

رابط استبيان الدراسة: كمستند PDF